التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2022

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2023

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar

وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2023
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/6548/2023 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2022 **4**

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام 6

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2022 **7**

التوجهات العالمية 7

نظرة عامة على مستوى المناطق **16**

آسيا والمحيط الهادئ 16

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 21

الأمريكيتان 25

أوروبا وآسيا الوسطى 30

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 31

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2022 **35**

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2022 35

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022 36

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022 **37**

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2202 **39**

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 222/77، الذي اعتُمد في 15 ديسمبر/كانون الأول 2022 **41**

البلدان التي نفذت عمليات إعدام في 2022

تشير هذه الخريطة إلى المواقع العامة للحدود ونطاقات الاختصاص، ولا ينبغي أن يتم تفسيرها على أنها تمثل وجهة نظر منظمة العفو الدولية حيال الأراضي المتنازع عليها.

دأبت البلدان المرقّمة على الخريطة، والبالغ عددها 11 بلدًا، على تنفيذ عمليات إعدام في السنوات الخمس الماضية (2018–2022)

تشير إشارة "+" إلى أن الرقم الذي قامت منظمة العفو الدولية بحسابه يشكل الحد الأدنى. وحيثما تظهر علامة "+" من دون رقم بجانبها فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من تنفيذ أكثر من عملية إعدام واحدة، ولكن تعذر عليها أن تحدد رقمًا بعينه.

1. الصين
استمرّت في تنفيذ الآلاف من عمليات الإعدام وفي الحكم بالإعدام على الآلاف من الأشخاص، ولكنها أبقت أعداد عمليات وأحكام الإعدام هذه سرية.

2. إيران
ارتفع عدد عمليات الإعدام المسجّلة بنسبة 83% مقارنةً بعام 2021، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الارتفاع الحاد في عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم القتل والجرائم المتعلقة بالمخدرات.

3. السعودية
تظهر الأرقام الرسمية أن عدد عمليات الإعدام ارتفع ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2021.

4. مصر
انخفض عدد عمليات الإعدام المسجلة بنسبة 71% مقارنةً بعام 2021، لكن عدد أحكام الإعدام التي عُلم بإصدارها ارتفع بنسبة 51%.

5. الولايات المتحدة الأمريكية
ارتفع عدد عمليات الإعدام بنسبة 64% مقارنةً بعام 2021، لكن هذا الرقم ظل من بين مستوياته المنخفضة تاريخيًا.

6. العراق
انخفض عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة بنسبة 35% و55% على التوالي، مقارنةً بعام 2021.

7. الصومال
انخفض عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة بنسبة 71% و63% على التوالي، مقارنةً بعام 2021.

8. جنوب السودان
انخفض عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة بنسبة 44% و60% على التوالي، مقارنةً بعام 2021.

9. اليمن
انخفض عدد عمليات وأحكام الإعدام المسجلة بنسبة 71% و74% على التوالي، مقارنةً بعام 2021.

10. كوريا الشمالية
من المرجح أن عقوبة الإعدام تُستخدم بمعدل ثابت، ولكن من المستحيل التحقق من ذلك بشكل مستقل.

11. فيتنام
فُرضت أحكام إعدام بشكل مكثّف على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات.

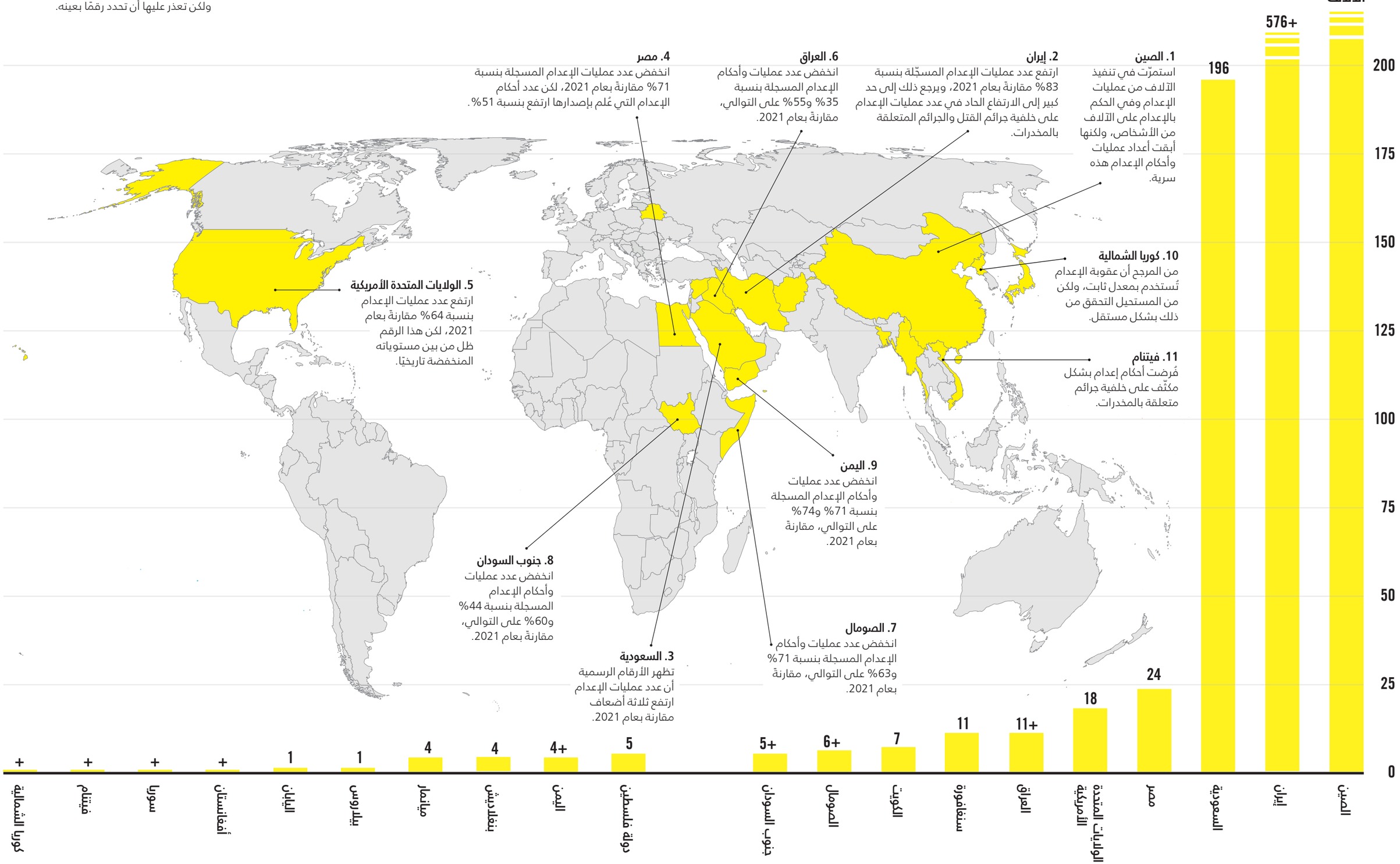

أحكام وعمليات الإعدام في 2022
منظمة العفو الدولية

أحكام وعمليات الإعدام في 2022
منظمة العفو الدولية

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام

يغطي التقرير الحالي التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2022. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، منها: الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص؛ والأحكام؛ والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكوم عليهم بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم؛ والتقارير الإعلامية؛ وعلى النحو المحدد، من منظمات أخرى من المجتمع المدني. وتقتصر تغطية منظمة العفو الدولية على عمليات الإعدام المنفذة، وأحكام الإعدام الصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكوم عليهم بهذه العقوبة، عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. وفي العديد من البلدان، لا تنشر الحكومات معلومات بشأن استخدامها لعقوبة الإعدام. وتُعتبر البيانات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من الصين وفيتنام، بينما لم يتوفر سوى القليل من المعلومات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام في ما يخص بعض البلدان الأخرى، أو لم تتوفّر هذه المعلومات أبدًا، وذلك جراء الممارسات التقييدية لهذه الدول.

وعليه، وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام الحد الأدنى من الأعداد المتعلّقة بهذه العقوبة. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية الإجمالية أعلى مما يرد هنا.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديراتها للأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام في الصين. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة، وتقديمها بطريقة تجانب الصواب. ولطالما حرصت المنظمة على أن توضّح أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود التي تفرضها الصين على الوصول إلى المعلومات. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً. وتجدد المنظمة دعوتها الموجهة إلى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق باستخدام عقوبة الإعدام في الصين.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير على الرابط التالي: amnesty.org/ar/what-we-do/death-penalty/

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما - وعلى سبيل المثال، ماليزيا (16+) - يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 16 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من الأحكام أو من وجود هذا العدد من المحكوم عليهم بالإعدام في ماليزيا، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 16. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم - وعلى سبيل المثال، سوريا (+) - فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو من صدور أحكام بالإعدام أو من وجود أشخاص محكوم عليهم بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي والإقليمي، فإن علامة (+) قد حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبغض النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابسات ارتكابها؛ أو كون الفرد مذنباً أو بريئاً، أو غير ذلك من سماته؛ أو الطريقة الذي تستخدمها الدولة في تنفيذ عملية الإعدام. وتناضل المنظمة من أجل الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

استخدام عقوبة الإعدام في عام 2022

"خففنا الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الثلاثين المحتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام لتصبح أحكامًا بالسجن المؤبد. وقد اتخذت [حكومة زامبيا] قرارًا، قرارًا كبيرًا، يتمثّل بإنهاء استخدام عقوبة الإعدام في بلادنا. وسوف نعمل مع البرلمان للسير قُدمًا في هذه العملية، بينما نتحوّل عن استخدام عقوبة الإعدام، ونركّز على الحفاظ على الحياة [و]إعادة تأهيلها، مع الاستمرار في تحقيق العدالة للجميع".

الرئيس هاكيندي هيشيليما، رئيس زامبيا، 24 مايو/أيار 2022.[1]

التوجهات العالمية

أظهر بحث منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام على مستوى العالم في عام 2022 ارتفاعًا حادًا في عدد الأشخاص الذين عُلم أنهم أُعدموا في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك زيادة كبيرة في عمليات الإعدام على خلفية جرائم متصلة بالمخدرات. ويمثّل هذا التوجه السلبي الطرف النقيض من توجه إيجابي مضاد، فقد اتخذ عدد

[1] 'President's address to mark Africa Freedom Day' – 'خطاب الرئيس بمناسبة يوم الحرية الإفريقي'، رئيس زامبيا، 24 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://twitter.com/HHichilema/status/1529176783567917060?s=20&t=UWGsVP5gR04PqZ3HUJ0F1Q

كبير من البلدان خطوات حاسمة للابتعاد عن عقوبة الإعدام في عام 2022، مما يُعد تقدمًا ملحوظًا ضد هذه العقوبة، التي تُعتبر أقصى العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وباستثناء آلاف عمليات الإعدام التي يُعتقد أنها نُفِّذت في الصين، فقد تزايد عدد عمليات الإعدام التي عُلم بوقوعها بشكل كبير بنسبة 53 بالمئة عن مثيله في عام 2021، حيث تزايد العدد من 579 عملية إعدام (في عام 2021) إلى 883 عملية إعدام (في عام 2022). وكانت عمليات الإعدام التي سُجلت في عام 2022 هي الأعلى منذ عام 2017 (993 عملية إعدام).[2] وظلت حالة السرية والممارسات التقييدية للدولة تعوق إجراء تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام في عدة بلدان، من بينها الصين وفيتنام وكوريا الشمالية.

وترجع الزيادة الحادة في عدد عمليات الإعدام التي عُلم بوقوعها على مستوى العالم في عام 2022 بالأساس إلى الزيادة الكبيرة في عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ارتفع عدد الإعدامات التي عُلم بتنفيذها بنسبة 59 بالمئة، من 520 عملية إعدام في عام 2021 إلى 825 عملية في عام 2022. وقد نُفِّذت نسبة هائلة، وصلت إلى 93 بالمئة، من عمليات الإعدام التي عُلم بوقوعها في العالم (باستثناء الصين) خلال عام 2022 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين عمليات الإعدام الـ825 التي سُجِّلت في المنطقة، نُفِّذ 94 بالمئة في بلدين هما إيران (70 بالمئة) والسعودية (24 بالمئة)، وهما بلدان من المعتاد فيهما أن يُعدم أشخاص بعد محاكمات جائرة، كما سُجِّلت فيهما زيادة حادة في عدد عمليات الإعدام خلال عام 2022. ففي إيران، تزايد عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة ليصل إلى 576 عملية إعدام، بينما كان العدد المُسجَّل في العام السابق هو 314 عملية إعدام، ما يمثّل زيادة تبلغ نسبتها 83 بالمئة. وفي السعودية، تضاعف عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة ثلاثة أضعاف من 65 عملية إعدام (عام 2021) إلى 196 عملية إعدام (عام 2022)، وهو أكبر عدد سجَّلته منظمة العفو الدولية في هذا البلد خلال 30 عامًا.

وأقدمت أربعة بلدان، هي إيران والسعودية وسنغافورة والصين، على إعدام أشخاص أُدينوا بجرائم تتعلق بالمخدرات، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحظر استخدام عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم التي لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" (أي الجرائم التي تنطوي على القتل العمد).[3] وهناك احتمال كبير أن تكون عمليات إعدام لمدانين بجرائم متعلقة بالمخدرات قد نُفِّذت في فيتنام، ولكن حالة السرية حالت دون التأكيد. وبحلول نهاية عام 2022، كانت 325 عملية إعدام قد سُجلت لمدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات. وقد زاد هذا العدد بأكثر من الضعف بالمقارنة بعدد الإعدامات المُسجلة لمدانين بتلك الجرائم في عام 2021، وهو 134 عملية إعدام، ومثّل 37 بالمئة من عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها في العالم خلال عام 2022. ومن بين عمليات الإعدام الـ325 المؤكَّدة، سُجّلت 255 عملية إعدام في إيران، حيث مثلت عمليات الإعدام لمدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات 44 بالمئة من عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها في هذا البلد في عام 2022؛ بينما سُجِّلت 57 عملية إعدام في السعودية، حيث انتهى عام 2022 قرار وقف تنفيذ عمليات الإعدام للمدانين بجرائم متعلقة بالمخدرات، وهو القرار الذي قالت هيئة حقوق الإنسان السعودية إنه بدأ سريانه في عام 2020؛ وسُجلت 11 عملية إعدام في سنغافورة، حيث استُؤنف تنفيذ عمليات الإعدام في عام 2022، وكانت جميع الإعدامات في ذلك العام لمدانين بجرائم تتعلق بالمخدرات. وتأكدت منظمة العفو الدولية من تنفيذ عمليات إعدام بالنسبة لجرائم تتعلق بالمخدرات في الصين، ولكن لم تتوفر لها معلومات كافية لتقديم رقم موثوق كحد أدنى.[4] ويمثل تصاعد استخدام عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات مبعث قلق جسيم لمنظمة العفو الدولية، حيث يُعد انتهاكًا للحق في الحياة، ويقوّض القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يشكل تهديدًا للتقدم الذي سبق أن تحقق على مستوى العالم في مناهضة عقوبة الإعدام.

وبالرغم من هذه الانتكاسات الموثَّقة، فقد تحقق تقدم ملموس ضد عقوبة الإعدام خلال عام 2022. ولا شك أن العالم واصل ابتعاده عن عقوبة الإعدام، ولا توجد سوى أقلية من الدول، وهي دول تتزايد عزلتها، ما زالت تستخدم هذه العقوبة فعليًا. وخلال عام 2022، ألغت ست دول عقوبة الإعدام إلغاء تامًا أو جزئيًا.

وقد ألغت أربع دول عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وهي بابوا غينيا الجديدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وكازاخستان. ففي يناير/كانون الثاني، أُقرَّ رسميًا في كازاخستان قانون بإلغاء عقوبة الإعدام. وبحلول أبريل/نيسان، بدأ في بابوا غينيا الجديدة سريان تعديلات على القانون الجنائي تنصُّ على إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وفي 21 إبريل/نيسان 2022، أُقر رسميًا في سيراليون قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021، الذي ينصُّ على إلغاء عقوبة الإعدام من قوانين البلاد. وفي 27 يونيو/حزيران 2022، وقَّع الرئيس فوستان آرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام، ليصبح قانونًا نافذًا، وكانت الجمعية الوطنية قد مرّرته قبل شهر. وبحلول نهاية عام 2022، كانت دولتان، هما زامبيا وغينيا الاستوائية، قد ألغتا عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط. وقد اعتبرت منظمة العفو الدولية أن هذه الإجراءات الإيجابية هي

---

[2] سجَّلت منظمة العفو الدولية على الصعيد العالمي 993 عملية إعدام في عام 2017، و690 عملية في عام 2018، و657 عملية في عام 2019، و483 عملية في عام 2020، و579 عملية في عام 2021.

[3] اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 على المادة 36: الحق في الحياة. وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة 35.

[4] عند حساب العدد الإجمالي لعمليات الإعدام في العالم بالنسبة لجرائم تتعلق بالمخدرات، اعتُبر أن الصين مسؤولة عن تنفيذ عمليتي إعدام، وفقًا لمنهجية بحوث منظمة العفو الدولية.

إلغاء جزئي لعقوبة الإعدام، لأن العقوبة ظلت مُدرجة في القوانين العسكرية في البلدين بحلول نهاية العام. وعندما بدأت منظمة العفو الدولية، في عام 1977، حملتها العالمية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى العالم، كانت هناك 16 دولة فقط قد ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. أما في نهاية عام 2022، فكانت 112 دولة قد ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، بينما كانت تسع دول قد ألغتها بالنسبة للجرائم العادية فقط.[5]

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت كازاخستان، دون أي تحفظات، من الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وواصلت سري لنكا وغامبيا وجزر المالديف الالتزام بوقف رسمي لعمليات الإعدام. وفي آسيا، اتخذت السلطات في ماليزيا خطوات نحو إصلاح القوانين التي تنصُّ على فرض عقوبة الإعدام وجوبًا؛ واعتمد البرلمان في إندونيسيا قانونًا جنائيًا جديدًا من شأنه، عند بدء سريانه في عام 2026، أن يتيح تخفيف أحكام الإعدام بعد 10 سنوات في حالة استيفاء بعض الشروط. وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اتُّخذت خطوات تشريعية نحو إلغاء عقوبة الإعدام. ففي يوليو/تموز، صوَّت مجلس الشيوخ في ليبيريا بالإجماع لصالح إلغاء عقوبة الإعدام في مشروع قانون بقانون العقوبات كان لا يزال قيد النظر في مجلس النواب بحلول نهاية عام 2022. وفي غانا، استمر العمل التشريعي على مشروع قانون لتعديل قانون الجرائم الجنائية لسنة 1960 وقانون القوات المسلحة لسنة 1962 بهدف إلغاء البنود التي تنصُّ على عقوبة الإعدام من القانونين.

وفي الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عُقدت في ديسمبر/كانون الأول، أيَّد عدد غير مسبوق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتماد القرار الذي يصدر كل سنتين والداعي إلى وقف تنفيذ الإعدامات تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام إلغاءً تامًا،[6] وقد صوَّتت 125 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أي ما يقرب من ثلثي الدول الأعضاء، لصالح اعتماد القرار التاسع بشأن وقف استخدام لعقوبة الإعدام. وقد تزايد الدعم للقرار منذ أن أعتُمد آخر مرة في ديسمبر/كانون الأول 2020، مما يُعد دليلًا على أن مجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يتجه بثبات نحو رفض عقوبة الإعدام كعقوبة قانونية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد غيَّرت العديد من الدول تصويتها بشكل إيجابي بالمقارنة بتصويتها في ديسمبر/كانون الأول 2020. فقد صوَّتت غانا وليبيريا وميانمار لصالح القرار بعد أن كانت قد امتنعت عن التصويت في الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2020؛ وغيَّرت أوغندا تصويتها من رفض القرار إلى تأييد القرار، كما غيَّرت بابوا غينيا الجديدة تصويتها من رفض القرار إلى الامتناع عن التصويت. وصوَّتت بالاو وجزر سليمان لصالح القرار، بعد أن لم تصوِّت الدولتان في الجلسة العامة عام 2020.

الرسم 1: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم (2013-2022)

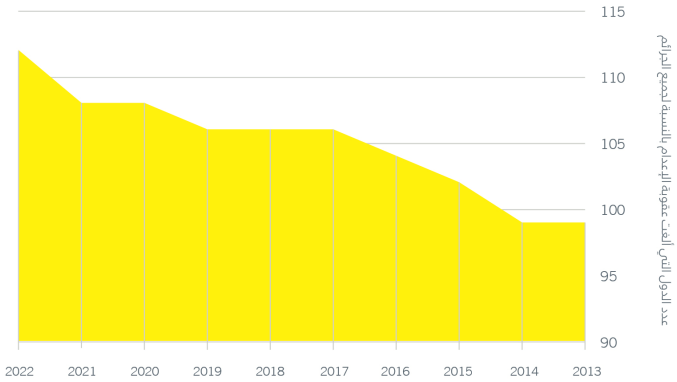

[5] منظمة العفو الدولية، *"البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام والبلدان التي ما زالت تطبقها (اعتبارًا من أبريل/نيسان 2023)"* (رقم الوثيقة: ACT50/6591/2023)، أبريل/نيسان 2023، amnesty.org/ar/documents/act50/6591/2023/ar/

[6] منذ عام 2007، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسعة قرارات تدعو إلى وقف تنفيذ الإعدامات تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام، وتزايد التأييد للقرارات في مختلف الأقاليم. وتكتسب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وزنًا معنويًا وسياسيًا كبيرًا، وكان من شأن استمرار نظر القرارات بشأن هذه المسألة أن يحافظ على المراقبة الدقيقة لاستخدام تلك العقوبة القاسية، باعتبار ذلك أحد أولويات حقوق الإنسان بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد تزايد العدد الإجمالي للدول التي صوَّتت لصالح هذه القرارات من 104 دول في عام 2007 إلى 125 دولة في عام 2022.

عمليات الإعدام

نُفذت 883 عملية إعدام على الأقل في عام 2022، بينما نُفذ ما لا يقل عن 579 عملية إعدام في عام 2021، أي بزيادة بنسبة 53%. وللعام الثاني على التوالي، سجَّلت منظمة العفو الدولية زيادةً في عدد عمليات الإعدام بعد تناقص العدد المسجل في الأعوام 2018 و2019 و2020.[7]

وعلى غرار الأعوام الماضية، لا تشتمل الأعداد الإجمالية المُسجَّلة عالميًا على آلاف عمليات الإعدام التي تعتقد منظمة العفو الدولية أنها نُفِّذت في الصين، حيث تُحظر البيانات بشأن عقوبة الإعدام باعتبارها من أسرار الدولة.[8]

وبالمقارنة مع الأعداد المُسجَّلة عام 2021، فقد انخفض عدد عمليات الإعدام بشكل كبير في جنوب السودان (من +9 إلى +5)، والصومال (من +21 إلى +6)، والعراق (من +17 إلى +11)، ومصر (من +83 إلى 24)، واليابان (من 3 إلى 1)، واليمن (من +14 إلى +4). وعلى النقيض من ذلك، سجَّلت منظمة العفو الدولية زيادة ملحوظة في عدد عمليات الإعدام في إيران (من +314 إلى +576)، والسعودية (من 65 إلى 196)، وسنغافورة (من صفر إلى 11)، وفلسطين (دولة فلسطين) (من صفر إلى 5)، والكويت (من صفر إلى 7)، وميانمار (من صفر إلى 5)، والولايات المتحدة الأمريكية (من 11 إلى 18).

واستأثرت ثلاث دول بتنفيذ 90% من إجمالي عمليات الإعدام التي عُلم بوقوعها، وهي: إيران (ما لا يقل عن 576 عملية إعدام)، والسعودية (196 عملية)، ومصر (24 عملية). وكانت الزيادة في عمليات الإعدام المُسجلة بالنسبة لجرائم القتل والجرائم المتعلقة بالمخدرات هي السبب الرئيسي في الزيادة الكبيرة للأعداد في إيران، حيث تزايد بشكل كبير عدد عمليات الإعدام المُسجلة على خلفية جرائم قتل بنسبة 75%، من 159 عملية إعدام في عام 2021 إلى 279 عملية إعدام في عام 2022؛ كما تزايد عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات بنسبة 93%، من 132 عملية إعدام في عام 2021 إلى 255 عملية إعدام في عام 2022. وكان عدد عمليات الإعدام في السعودية، والبالغ 196 عملية إعدام، هو أكبر عدد تسجله منظمة العفو الدولية في هذا البلد على مدى 30 عامًا. وكان الارتفاع في عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بالنسبة للجرائم المتعلقة بالإرهاب واستئناف تنفيذ الإعدامات بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات هما السبب الرئيسي في الزيادة الكبيرة في عدد عمليات الإعدام في السعودية، حيث ارتفع عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب من 9 عمليات في عام 2021 إلى 85 عملية إعدام في عام 2022، بينما ارتفع عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات من صفر في عام 2021 إلى 57 عملية إعدام في عام 2022.

وكانت هناك 13 امرأة من بين الأشخاص الذين عُلم أنهم أُعدموا في عام 2022، والبالغ عددهم 883 شخصًا، وكان توزيعهن كالتالي: إيران (12 امرأة)، والسعودية (امرأة واحدة).

[7] يُعتبر العدد الإجمالي لعمليات الإعدام التي وردت أنباء عنها في عام 2020 أحد أدنى الأعداد التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية في أي عام منذ أن بدأت رصدها لاستخدام عقوبة الإعدام في عام 1979. بيد أن التغييرات التي طرأت على إمكانية الحصول على المعلومات، وتصنيف البلدان، ومنهجية البحث المُتبعة طوال عقود، تجعل من الصعب مقارنة هذه الأعداد بدقة على مدى فترة زمنية أطول.

[8] في عام 2009، توقفت منظمة العفو الدولية عن نشر بياناتها التقديرية حول استخدام عقوبة الإعدام في الصين. وعوضًا عن ذلك، تحدَّت المنظمة السلطات الصينية أن تُثبت ما تدعيه بأنها تحقق هدفها المتمثل في تقليل معدل تطبيق عقوبة الإعدام بأن تنشر الأرقام بنفسها. ولم تتوفر سوى معلومات محدودة أو جزئية بالنسبة لعدة بلدان أخرى (لمزيد من المعلومات، انظر الجزء المعنون: "ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن استخدام عقوبة الإعدام" في هذا التقرير).

الرسم 2: عمليات الإعدام المسجلة على الصعيد العالمي (2013-2022)

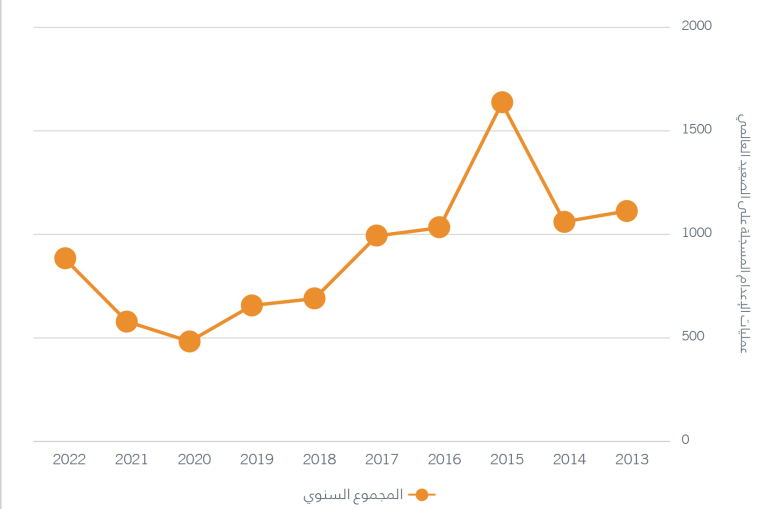

وسجَّلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عمليات الإعدام في 20 بلدًا، مقارنة بـ 18 بلدًا في عام 2021. فبعد توقف دام عدة سنوات، استُؤنف تنفيذ عمليات الإعدام في خمس بلدان هي: أفغانستان (أول عملية إعدام منذ عام 2018)، وسنغافورة (أول عملية إعدام منذ عام 2019)، وفلسطين (دولة فلسطين) (أول عملية إعدام منذ عام 2017)، والكويت (أول عملية إعدام منذ عام 2017)، وميانمار (أول عملية إعدام منذ اربعة عقود). وهناك ثلاث دول، هي الإمارات العربية المتحدة وبوتسوانا وعُمان، كانت قد نفَّذت عمليات إعدام في عام 2021، ولكنها لم تنفِّذ عمليات إعدام في عام 2022.

عمليات الإعدام المُسجَّلة حول العالم في 2022

أفغانستان (+)، إيران (+576)، بنغلاديش (4)، بيلاروس (1)، جنوب السودان (+5)، السعودية (196)، سنغافورة (11)، سوريا (+)، الصومال (+6)، الصين (+)، العراق (+11)، فلسطين (دولة فلسطين) (5)، فيتنام (+)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (7)، مصر (24)، ميانمار (4)، الولايات المتحدة الأمريكية (18)، اليابان (1)، اليمن (+4).

أساليب الإعدامات في 2022[9]

قطع الرأس	السعودية							
الشنق	إيران	بنغلاديش	جنوب السودان	سنغافورة	سوريا	العراق	مصر	ميانمار	اليابان
الحقنة المميتة	الصين	فيتنام	الولايات المتحدة الأمريكية						
الرمي بالرصاص	أفغانستان	بيلاروس	الصومال	الصين	فلسطين (دولة فلسطين)	كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)	الكويت	اليمن	

[9] على غرار الأعوام السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية أي أنباء عن تنفيذ أحكام إعدام قضائية بأسلوب الرجم في عام 2022.

البلدان التي عُلم بأنها نفَّذت عقوبة إعدام في 2022، حسب الترتيب في المنظمات الحكومية الدولية

- **منظمة الدول الأمريكية:** نفَّذ بلد واحد من بين 35 بلدًا عمليات إعدام – **الولايات المتحدة الأمريكية**
- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**: نفَّذ بلدان من بين 57 بلدًا عمليات إعدام – **بيلاروس** و**الولايات المتحدة الأمريكية**
- **الاتحاد الإفريقي**: نفَّذت 3 بلدان من بين 55 بلدًا عمليات إعدام – **جنوب السودان**، و**الصومال**، و**مصر**
- **جامعة الدول العربية**: نفَّذت 8 بلدان من بين 22 بلدًا عمليات إعدام – **السعودية**، و**سوريا**، و**الصومال**، و**العراق**، و**فلسطين (دولة فلسطين)**، و**الكويت**، و**مصر**، و**اليمن**
- **رابطة دول جنوب شرق آسيا:** نفَّذت 3 بلدان من بين 10 بلدان عمليات إعدام – **سنغافورة**، و**فيتنام**، و**ميانمار**
- **الكومنولث**: نفَّذ بلدان من بين 56 بلدًا عمليات إعدام – **بنغلاديش** و**سنغافورة**
- **المنظمة الدولية للفرانكوفونية**: نفَّذ بلدان من بين 54 بلدًا عمليات إعدام – **فيتنام** و**مصر**
- **الأمم المتحدة**: عُلم بتنفيذ عمليات إعدام في 19 دولة من بين 193 دولة عضو (أي 10% من عضوية الأمم المتحدة) – **أفغانستان**، و**إيران**، و**بنغلاديش**، و**بيلاروس**، و**جنوب السودان**، و**السعودية**، و**سنغافورة**، و**سوريا**، و**الصومال**، و**الصين**، و**العراق**، و**فيتنام**، و**كوريا الشمالية**، و**الكويت**، و**ميانمار**، و**مصر**، و**الولايات المتحدة الأمريكية**، و**اليابان**، و**اليمن**[10]

أحكام الإعدام

انخفض بشكل طفيف إجمالي عدد أحكام الإعدام التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية، مقارنة بالأرقام المسجَّلة حول العالم في عام 2021. فقد صدر ما لا يقل عن 2,016 حكمًا جديدًا بالإعدام؛ بينما صدر ما لا يقل عن 2,052 حكمًا في عام 2021. إلا إن أوجه التفاوت في طبيعة المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام ومدى توفرها في بعض البلدان يجعل من الصعب منهجيًا تقييم هذه الأعداد الإجمالية على مستوى العالم مقارنة بمثيلتها في السنوات السابقة.

ولم تتلقَّ منظمة العفو الدولية معلومات عن الأرقام الرسمية لأحكام الإعدام التي صدرت في سري لنكا ونيجيريا، وهما بلدان أعلنا أعدادًا رسمية كبيرة لأحكام الإعدام في سنوات سابقة. ومن ناحية أخرى، تلقت منظمة العفو الدولية من سلطات تايلند أرقامًا عن أحكام إعدام جديدة فرضتها محاكم إبتدائية، على عكس ما كان يحدث في سنوات سابقة.

وفي عام 2022، تأكَّد صدور أحكام بالإعدام في 52 بلد، أي أقل بأربعة بلدان عن عام 2021، حين عُلم بصدور أحكام بالإعدام في 56 بلدًا. وعُلم أن خمسة بلدان فرضت أحكامًا بالإعدام بعد فترات توقف، وهي: البحرين، وجزر القمر، وكوريا الجنوبية، ولاوس، والنيجر. ولم يُسجل صدور أحكام إعدام جديدة في أوغندا، وبيلاروس، وزمبابوي، وسيراليون، وعُمان، والكاميرون، والمغرب/الصحراء الغربية، وملاوي، واليابان – علمًا أنه عُلم بصدور أحكام بالإعدام في جميع هذه البلدان في عام 2021.

أحكام الإعدام المُسجَّلة عالميًا في 2022

إثيوبيا (+2)، الأردن (+4)، أفغانستان (+)، الإمارات العربية المتحدة (+2)، إندونيسيا (+112)، إيران (+)، باكستان (+127)، البحرين (+2)، بنغلاديش (+169)، بوتسوانا (1)، تايلند (104)، تايوان (3)، ترينيداد وتوباغو (+5)، تنزانيا (11)، تونس (+ 26)، الجزائر (54)، جزر القمر(2)، جزر المالديف (1)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (+76)، جنوب السودان (+4)، زامبيا (+2)، سري لنكا (+8)، السعودية (+12)، سنغافورة (5)، السودان (+1)، سوريا (+)، الصومال (+10)، الصين (+)، العراق (+41)، غامبيا (9)، غانا (7)، غيانا (4)، فلسطين (دولة فلسطين) (28)، فيتنام (+102)، قطر (+)، كوريا الجنوبية (1)، كوريا الشمالية (+)، الكويت (+16)، كينيا (79)، لاوس (+5)، لبنان (+2)، ليبيا (+18)، مالي (+8)، ماليزيا (+16)، مصر (538)، موريتانيا (+5)، ميانمار (+37)، النيجر (+4)، نيجيريا (+77)، الهند (165)، الولايات المتحدة الأمريكية (21)، اليمن (+78).

[10] تتمتع دولة فلسطين بصفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية زيادة كبيرة في عدد أحكام الإعدام الصادرة عام 2022، مقارنة بعام 2021، في البلدان التالية: تونس (من +3 إلى +26)، الجزائر (من 9 إلى 54)، الكويت (من +5 إلى +16)، كينيا (من 14 إلى 79)، مصر (من +356 إلى 538)، نيجيريا (من +56 إلى +77)، الهند من 144 إلى 165). وسُجِّلت انخفاضات كبيرة في أعداد أحكام الإعدام الصادرة في البلدان التالية: بنغلاديش (من +181 إلى +169)، سيراليون (من 23 إلى صفر)، الصومال (من +27 إلى +10)، العراق (من +91 إلى +41)، فيتنام (من +119 إلى +102)، لبنان (من +12 إلى +2)، مالي (من 48 إلى +8)، ملاوي (من +11 إلى صفر)، موريتانيا (من 60 إلى +5)، ميانمار (من +86 إلى +37)، اليمن (من +298 إلى +78).

وعلى مستوى العالم، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام 28,282 شخصًا، على الأقل، بحلول نهاية عام 2022.[11]

حالات تخفيف الأحكام، والعفو، والتبرئة

سجَّلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف لأحكام الإعدام أو العفو عنها في 26 بلدًا، هي:

أفغانستان، وإندونيسيا، وباربادوس، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وتايوان، وزامبيا، وسري لنكا، وسنغافورة، والسودان، والصين، والعراق، وغامبيا، وغانا، وغيانا، وفيتنام، وكازاخستان، والكويت، وماليزيا، والمغرب/الصحراء الغربية، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.[12]

وسجَّلت منظمة العفو الدولية ما لا يقل عن 28 حالة تبرئة لسجناء من المحكوم عليهم بالإعدام في أربعة بلدان، هي: زمبابوي (5)، وكينيا (20)، والمغرب/الصحراء الغربية (1)، والولايات المتحدة الأمريكية (2).[13]

عقوبة الإعدام في 2022: انتهاك للقانون الدولي

استمر استخدام عقوبة الإعدام بطرق انتهكت القانون الدولي والمعايير الدولية في 2022. وتضمنت بعض الأمثلة ما يلي:

- نُفِّذ ما لا يقل عن 3 **عمليات إعدام علنية** في أفغانستان (+1) وإيران (2).
- في إيران، أُعدم 5 أشخاص على الأقل على خلفية جرائم وقعت حينما كانوا **دون سن الـ 18**. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أشخاصًا آخرين من هذه الفئة ظلوا محتجزين في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في إيران، وجزر المالديف، والسعودية.[14]
- كان هناك أشخاص من **ذوي الإعاقات العقلية أو الذهنية** مُحتجزين على ذمة أحكام بالإعدام في عدة بلدان، من بينها: إيران، وجزر المالديف، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.
- عُلم بإصدار أحكام بالإعدام بعد إجراءات محاكمة لم تستوفِ **المعايير الدولية للمحاكمة العادلة** في عدة بلدان، من بينها: أفغانستان، وإيران، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش،

[11] بالنسبة لبعض البلدان، التي تعتقد منظمة العفو الدولية أن بها عددًا كبيرًا من السجناء على ذمة أحكام بالإعدام، لم تتوفر أرقام، أو كان من المستحيل تقدير رقم موثوق فيه. ومن هذه البلدان: إيران، والسعودية، والصين، وكوريا الشمالية، وليبيا، ومصر.

[12] تخفيف الحكم هو إجراء يتم بمقتضاه تبديل حكم الإعدام بحكم أقل شِدَّة، مثل السجن لمدد متفاوتة، وغالبًا ما يتولى ذلك القضاء في مرحلة الاستئناف، ولكن أحيانًا تتولاه السلطة التنفيذية أيضًا. أما العفو فيُمنح عندما يُعفى الشخص المُدان إعفاءً تامًا من أي عقوبة إضافية.

[13] التبرئة هي إجراء يأتي بعد صدور الحكم وانتهاء عملية الاستئناف، وبمقتضاه يُخلى لاحقًا طرف الشخص المُدان من المسؤولية أو تُبرَّأ ساحته من التهمة الجنائية، ومن ثم يُعد بريئًا في نظر القانون.

[14] العمر الفعلي للسجناء يكون في العديد من الأحيان محل نزاع، بسبب عدم وجود دليل واضح على عمره، مثل شهادة التسجيل عند الولادة. ولذلك، ينبغي على الحكومات أن تُطبِّق مجموعة كاملة من المعايير المناسبة في الحالات التي يكون فيها السن محل نزاع. وتتضمن الممارسات الجيدة في مجال تقدير العمر الاحتكام إلى المعرفة بمدى التطور الجسماني والنفسي والاجتماعي. وينبغي تطبيق كل معيار من هذه المعايير بطريقة تجعل قرينة الشك في مصلحة الحالات المتنازع فيها حتى يُعامل الفرد كشخص كان دون سن 18 عند وقوع الجريمة، وبناء على ذلك يجب ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. ويتفق هذا النهج مع مبدأ إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفُضلى في جميع الإجراءات التي تخصُّ الأطفال، وذلك حسب المادة 3(1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وبيلاروس، والسعودية، وسنغافورة، والصين، والعراق، وفيتنام، وكوريا الشمالية، وماليزيا، ومصر، وميانمار، واليمن.

- استخدمت **"اعترافات"**، ربما انتُزعت تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة**، لإدانة أشخاص والحكم عليهم بالإعدام في إيران، والسعودية، ومصر، واليمن.
- أُصدرت أحكام بالإعدام **دون حضور المتهمين (غيابيًا)** في بنغلاديش، ومصر.
- أُصدرت **أحكام إعدام إلزامية** في أفغانستان، وإيران، وباكستان، وترينيداد وتوباغو، والسعودية، وسنغافورة، وغانا، وماليزيا، وميانمار، ونيجيريا.[15]
- **أصدرت محاكم عسكرية** أحكامًا بالإعدام على مدنيين في: باكستان، وليبيا، ومصر، وميانمار. وأصدرت **محاكم خاصة** أحكامًا بالإعدام في: إيران، وباكستان، وبنغلاديش، والسعودية، والهند، واليمن.
- استُخدمت عقوبة الإعدام للمعاقبة على **جرائم لا تشمل القتل العمد**، ومن ثم لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي.[16]

- **الجرائم المتعلقة بالمخدرات:** سُجلت عمليات إعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات في: إيران (255)، والسعودية (57)، وسنغافورة (11)، والصين (+).[17] ويمثل إجمالي عدد هذه العمليات، وهو 325، نسبة 37% من إجمالي عمليات الإعدام المُسجَّلة عالميًا. ولم تتوفر معلومات عن فيتنام، التي يُرجح أنها نفَّذت عمليات إعدام من هذا النوع.
- عُلم بإصدار 213 حكمًا جديدًا بالإعدام في 9 بلدان، هي: إندونيسيا (105)، وباكستان (1)، وبنغلاديش (6)، وسنغافورة (5)، والصين (+)،[18] وفيتنام (80)، ولاوس (5)، وماليزيا (8)، ومصر (1). وفي تايلند، كان إجمالي عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية عام 2022 هو 195 شخصًا، من بينهم 121 شخصًا، بما في ذلك 14 امرأة، أُدينوا بتهم تتعلق بالمخدرات.
- **الجرائم الاقتصادية، من قبيل الفساد:** الصين وفيتنام.
- **الرِّدة:** ليبيا.
- **الاختطاف:** إيران والسعودية.
- **الاغتصاب:** إيران، وباكستان، وبنغلاديش، والسعودية، ومصر، والهند.
- أشكال مختلفة من **"الخيانة"** و**"الأفعال المناهضة للأمن القومي"**، و**"التعامل"** مع جهة أجنبية، و**"التجسس"**، و**"التشكيك في سياسات الزعيم"**، والمشاركة في **"حركات التمرد والإرهاب"**، و**"الخروج المسلح على الحاكم"**، وغير ذلك من **"الجرائم ضد الدولة"**، سواء أدت تلك الأفعال إلى خسائر بالأرواح أم لا: إيران والسعودية.

[15] قالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إن "إلزامية عقوبة الإعدام تكتسي طابعًا تعسفيًا، إذ لا تترك للمحاكم المحلية أي هامش من السلطة التقديرية لتحديد ما إذا كانت الجريمة المعنية تستوجب عقوبة الإعدام، وما إذا كان يجوز الحكم بالإعدام على مرتكبها بالنظر إلى ظروفه الخاصة". اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة). وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، (3 سبتمبر/أيلول 2019)، الفقرة 37.

[16] حسبما تنصُّ المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36، المادة 6 (الحق في الحياة). وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، (3 سبتمبر/أيلول 2019)، الفقرة 35.

[17] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.

[18] عند حساب إجمالي الأعداد على المستوى العالمي والإقليمي، قُدِّرت علامة (+) بأنها تعني 2.

الرسم 3: عمليات الإعدام المسجلة على الصعيد العالمي بالنسبة للجرائم المتعلّقة بالمخدرات (2018-2022)

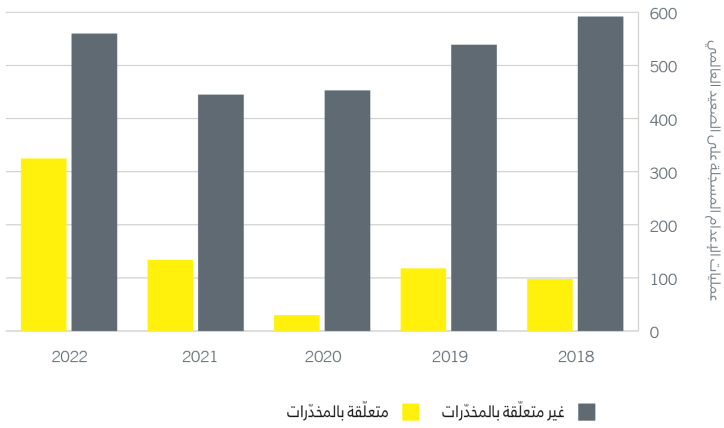

نظرة عامة على مستوى المناطق

آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- نفَّذت السلطات العسكرية أولى عمليات الإعدام منذ أربعة عقود في ميانمار، فحرمت بذلك أربعة أشخاص من حياتهم تعسفًيا، من بينهم سياسيان بارزان من المُعارَضة، وذلك بعد محاكمة فادحة الجور في إطار إجراءات قضائية سرية، بينما أُستؤنفت عمليات الإعدام بعد توقُّف تنفيذها في أفغانستان وسنغافورة.
- أصبحت بابوا غينيا الجديدة البلد الحادي والعشرين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يُلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما أكد كلٌّ من وزير الداخلية في جزر المالديف، ورئيس سري لنكا، أنه لن تُنفَّذ أي أحكام بالإعدام في بلدَيْهما.
- واصلت الصين احتلال الصدارة في تطبيق عقوبة الإعدام، بينما أبقت على حالة السرية التي تكتنف الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام. ولا تزال ممارسات الدولة التقييدية، لا سيما في كوريا الشمالية وفيتنام، تُعرقل إجراء أي تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي شهدت أكبر عدد من عمليات الإعدام حول العالم.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
أفغانستان	+	+	+
إندونيسيا	4	112+	452+
بابوا غينيا الجديدة	0	0	28
باكستان	0	127+	3,831+[19]
بروناي دار السلام	0	0	+
بنغلاديش	4	169+	2,000+
تايلند	0	104	195
تايوان	0	3	45
تونغا	0	0	0
جزر المالديف	0	1	20

[19] Justice Project Pakistan, Submission to the United Nations Secretary-General's Report on a Moratorium on the Use of the Death Penalty: Information for the Secretary-General's report to the United Nations General Assembly's 77th Session، مشروع العدالة في باكستان، مساهمة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام: معلومات مُقدَّمة لتقرير الأمين العام في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، أبريل/نيسان 2022.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
سري لنكا	0	8+	1,000+
سنغافورة	11	5	50+
الصين	+	+	+
فيتنام	+	102+	1,200+
كوريا الجنوبية	0	1	60
كوريا الشمالية	+	+	+
لاوس	0	5+	+
ماليزيا	0	16+	[20]1,337
ميانمار	4	37+	119+
الهند[21]	0	165	539
اليابان	1	0	116

استُهِلّ العام بمناقشات أمام برلمان بابوا غينيا الجديدة بشأن مشروع قانون بتعديل القانون الجنائي، وإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وأقر البرلمان مشروع القانون في 20 يناير/كانون الثاني 2022، ودخل حيز النفاذ في 12 أبريل/نيسان 2022.[22] وتعهدت الحكومات والإدارات الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمزيد من الالتزامات الإيجابية خلال العام. فقد أكد وزير الداخلية بجزر المالديف، عمران عبد الله، أمام البرلمان في يونيو/حزيران أن الحكومة ستُواصل تقيُّدها بسياستها المتمثلة في وقف تنفيذ عقوبة الإعدام.[23] وأكد رئيس سري لنكا، رانيل ويكريميسينغه، مُتعهدًا أمام المحكمة العليا خلال نظرها في طعن قانوني قائم، عدم سماحه بتنفيذ عقوبة الإعدام.[24] وإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات في ماليزيا خطوات بصدد إجراء إصلاحات على عقوبة الإعدام الإلزامية، بينما أقر برلمان إندونيسيا قانونًا جنائيًا جديدًا سيُجيز، بمجرد دخوله حيز النفاذ في 2026، تخفيف أحكام الإعدام بعد 10 أعوام، في حال استيفاء شروط محددة.

ومن جهة أخرى، ازداد عدد بلدان المنطقة التي عُلِم بأنها نفَّذت عمليات إعدام خلال العام إلى ثمانية في 2022، مقارنةً بخمسة بلدان في 2021. فقد نفَّذت السلطات العسكرية في ميانمار أولى عمليات الإعدام منذ أربعة عقود، لتحرم بذلك أربعة أشخاص من حياتهم تعسفيًا، في أعقاب محاكمة فادحة الجور وإجراءات قضائية سرية.[25] واستأنفت سلطات طالبان في أفغانستان عمليات الإعدام داخل نطاق القضاء، بما فيها تلك المُنفَّذة على الملأ، بعد أن كانت البلاد لم تُسجِّل أي عمليات إعدام على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.[26]

وأعدمت سلطات سنغافورة أشخاصًا للمرة الأولى منذ عام 2019، بعد رفض طعون في دعاوى مهمة. وواصلت حكومتا تايوان والهند تقيُّدهما بوقف عمليات الإعدام للعام الثاني على التوالي.

---

[20] رد كتابي على البرلمان، الاجتماع الثالث، الدورة الخامسة للبرلمان الرابع عشر، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2022. كان التاريخ المذكور للأعداد اعتبارًا من 23 سبتمبر/أيلول 2022. ويتضمن العدد الإجمالي 891 شخصًا (67%) تحت طائلة أحكام بالإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات. ويشير العدد الرسمي البالغ 1,320، الذي نشرته السلطات في فبراير/شباط 2023، إلى أن قرارات تخفيف أحكام الإعدام يمكن أن تكون صدرت بعد سبتمبر/أيلول 2022، وأن العدد الإجمالي في نهاية العام قد يكون أقل.

[21] Project 39A, *Death Penalty in India: Annual Statistics Report 2022*" *عقوبة الإعدام في الهند: تقرير الإحصاءات السنوية لعام 2022*" ، يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.project39a.com/annual-statistics-reports.

[22] برلمان بابوا غينيا الجديدة، القانون الجنائي (المُعدَّل)، القانون رقم 10 لعام 2022.

[23] "Maldives to continue moratorium on death penalty: Home Minister", *The Edition* صحيفة "*ذا إديشن*" ، "وزير الداخلية: المالديف تُواصل التزامها بوقف إعمال عقوبة الإعدام"، 6 يونيو/حزيران 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: edition.mv/imran_abdulla_home_minister/24877.

[24] "President informs the Supreme Court that he will not sign the death sentences", *Colombo Page* "*كولومبو بيج*" ، "الرئيس يُبلغ المحكمة العليا باعتزامه عدم التوقيع على أي أحكام إعدام"، 1 سبتمبر/أيلول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: colombopage.com/archive_22B/Sep01_1662007289CH.php.

[25] "Myanmar: First executions in decades mark atrocious escalation in state repression", Amnesty International، منظمة العفو الدولية، "ميانمار: تنفيذ أولى عمليات الإعدام منذ عقود يُمثِّل تصعيدًا وحشيًا لقمع الدولة"، 25 يوليو/تموز 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: amnesty.org/en/latest/news/2022/07/myanmar-first-executions-in-decades-mark-atrocious-escalation-in-state-repression/

[26] "Afghanistan: Amnesty International condemns public execution by the Taliban", Amnesty International ، منظمة العفو الدولية، "أفغانستان: منظمة العفو تُدين تنفيذ طالبان لعمليات الإعدام على الملأ"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: amnesty.org/en/latest/news/2022/12/afghanistan-amnesty-international-condemns-public-execution-by-the-taliban/

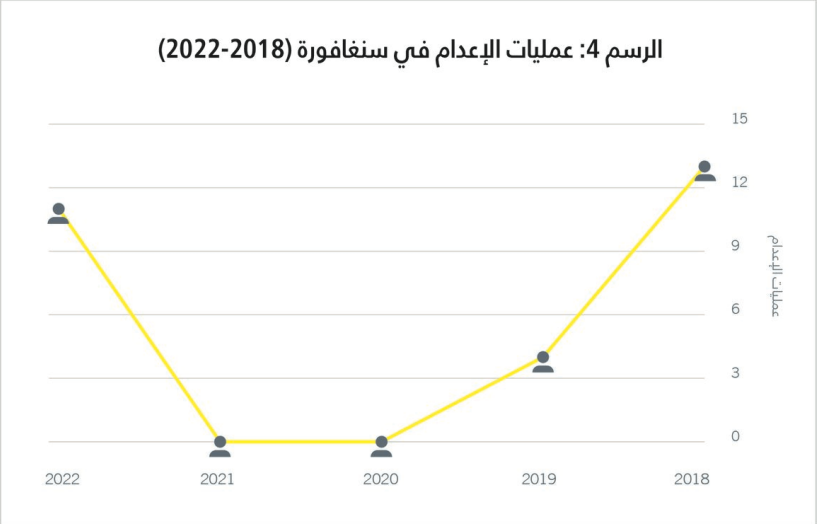

وارتفع عدد أحكام الإعدام الجديدة المُسجَّلة على الصعيد الإقليمي في 2022 (861) بنسبة 5%، مقارنةً بالعدد الإجمالي المُسجَّل في 2021 (819)، لتصل إلى أعداد مماثلة لتلك التي سجَّلتها منظمة العفو الدولية قبل أن تتوقف إجراءات المحاكم في بلدان عديدة بسبب جائحة كوفيد-19.[27] ويُعزى هذا الارتفاع جزئيًا إلى حصول منظمة العفو الدولية على بيانات أحكام الإعدام الجديدة الصادرة عن المحاكم الابتدائية من السلطات في تايلند، على خلاف الأعوام الماضية. وعلى الرغم من ذلك، سُجِّل ارتفاع كبير مقارنةً بعام 2021 في الهند. إذ شكَّل إجمالي عدد أحكام الإعدام المعروفة، والذي بلغ 165، أعلى الأعداد السنوية المُسجَّلة منذ 2000.[28] وظل عدد أحكام الإعدام المُسجَّل في باكستان (127 على الأقل) مرتفعًا كما كان في 2021 (129 على الأقل). وفي حين أن أعداد أحكام الإعدام الصادرة في هذا البلد قد شهدت ارتفاعًا على مدى الأعوام الأخيرة، ظل العدد الإجمالي السنوي دون مستويات ما قبل الجائحة (انظُر الرسم 5). وكان معدل إصدار أحكام الإعدام الجديدة في إندونيسيا لا يزال مُرتفعًا، كما كان حينما رصدته منظمة العفو الدولية في 2021، إذ واصل الارتفاع منذئذ وخلال 2022، ما جعل العدد الإجمالي السنوي من دون أي تغيير يُذكَر (112 على الأقل في 2022، مقارنةً بـ 114 في 2021). وتراجع عدد أحكام الإعدام الجديدة التي عُلِم بصدورها في سنغافورة بمقدار النصف، مقارنةً بعام 2021 (من 10 إلى 5 أحكام).

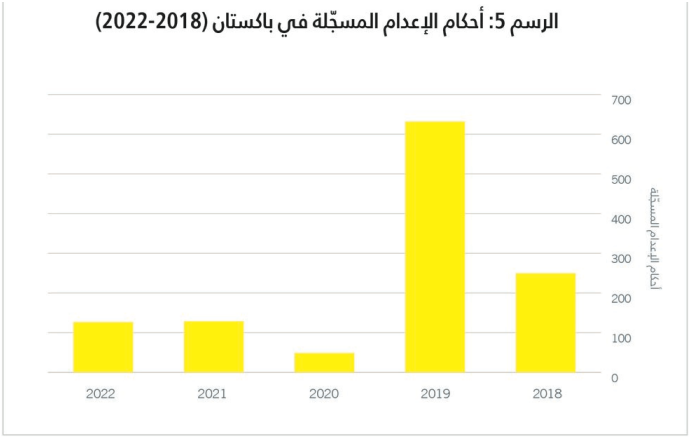

[27] في عامي 2018 و2019، جرى العلم بأنه تم فرض ما لا يقل عن 1,100 و1,227 حكم إعدام جديد، على التوالي، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

[28] Project 39A, *Death Penalty in India: Annual Statistics Report 2022*، "بروجكت 39 أي"، *عقوبة الإعدام في الهند: التقرير الإحصائي السنوي 2022*، يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: project39a.com/annual-statistics-reports

وازداد عدد البلدان التي عُلِم أنها أصدرت أحكامًا بإعدام أشخاص ازديادًا طفيفًا في 2022 (17)، مقارنةً بالعدد المُسجَّل في عامَيْ 2021 و2020 (16). فقد عُلِم أن محاكم كوريا الجنوبية ولاوس قد أصدرت أحكام إعدام في 2022، بينما لم يُسجَّل صدور أي أحكام إعدام بهذين البلدين في 2021. ولم يُعلَم بشأن صدور أي أحكام إعدام جديدة في اليابان في 2022، بينما حُكِم على ثلاثة أشخاص بالإعدام شنقًا في 2021.

وفي ظل السرية التي تُحيط البيانات، وإمكانية الوصول المحدودة إلى المعلومات في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، وكذلك انعدام الشفافية في العديد من البلدان الأخرى، كان من المستحيل التحقُّق من الأنباء الواردة وتقييم المدى الحقيقي لاستخدام عقوبة الإعدام في دول المنطقة. وتعتقد منظمة العفو الدولية، استنادًا إلى رصدها، أن أعداد أحكام الإعدام المُوقَّعة وعمليات الإعدام المُنفَّذة في الصين خلال العام لا تزال تصل إلى الآلاف. وعلى غرار ذلك، كان لا يزال من المستحيل لمنظمة العفو الدولية التحقُّق من التقارير والمعلومات التي تلقتها بشأن استخدام عقوبة الإعدام في كوريا الشمالية، نظرًا إلى عدم إمكانية الدخول إلى البلاد، وعدم وجود مصادر إعلامية مستقلة فيها. وتُرجِّح منظمة العفو الدولية على نحو كبير أنه قد نُفِّذت عمليات إعدام، من بينها عمليات مُنفَّذة على الملأ، وأُصدِرَت أحكام بالإعدام بوتيرة مُطردة، بما فيها أحكام إعدام صدرت بعد محاكمات مُوجَزة. وكانت تُوجد بواعث قلق بشأن استخدام عقوبة الإعدام في المعاقبة على مجموعة أفعال لم تبلغ حد "أشد الجرائم خطورة"، التي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها وفقًا للقانون الدولي، أو أفعال لا يمكن اعتبارها من الجرائم المُتعارَف عليها بما يُلبي الشروط التي يحددها القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأنبأت المعلومات الجزئية التي أُفصِح عنها في فيتنام ولاوس باللجوء المُكثَّف في هذين البلدين إلى عقوبة الإعدام، لكن كان من المستحيل التوصُّل إلى تقديرات مُحددة للعام، بالاستناد إلى هذه المعلومات غير المكتملة. ومن ثمَّ، فإن الأرقام التي يُورِدها هذا التقرير تستند إلى رصد منظمة العفو الدولية.

وكان استخدام عقوبة الإعدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا يزال ينتهك القانون الدولي والمعايير الدولية في العديد من الحالات. وواصلت السلطات العسكرية في ميانمار اللجوء إلى هذه العقوبة باعتبارها أداة الدولة لقمع المتظاهرين والمُعارِضين السياسيين. فقد أُعدِم سرًا أربعة رجال على نحو تعسفي؛ إذ اتسمت الإجراءات القضائية المُتَّخذة ضدهم أمام محكمة خاضعة لسيطرة الجيش بالسرية والجور الفادح. وكان الجيش، بعد إصدار الأمر رقم 3 لعام 2021 بشأن إعمال الحكم العسكري،[29] قد نقل سلطة النظر في دعاوى المدنيين في بعض البلدات من المحاكم المدنية إلى محاكم خاصة أو محاكم عسكرية قائمة. وقد أشرفت هذه المحاكم على محاكمات لمتهمين بمجموعة كبيرة من الجرائم، من بينها تلك التي يُعاقَب عليها بالإعدام، مع اِتّباع إجراءات محاكمة مُوجَزة ودون أي حق في استئناف الأحكام الصادرة. وفي 2022، استمرت التطورات المُقلقة التي رُصِدَت من قبل في 2021، حينما ازداد إصدار أحكام الإعدام في إطار استمرار الاضطهاد والترهيب والمضايقة والعنف ضد الشعب على نطاق واسع، بما فيه المتظاهرون والصحفيون. وعلى الرغم من أن عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في 2022 قد تراجع بنسبة 57%، مقارنةً بعام 2021 (86)، فإن الـ 37 شخصًا الذين حُكِم عليهم بالإعدام، كما وَرَد، قد أُدينوا في إطار إجراءات قضائية جائرة على نحو مماثل.

وقد شهدت المنطقة استخدامًا مُكثَّفًا لعقوبة الإعدام على جرائم لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة"، والتي يجب أن يقتصر استخدام العقوبة عليها بموجب القانون الدولي.[30] فقد سُجِّلت عمليات إعدام لأشخاص أُدينوا بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات في الصين وكذلك في سنغافورة، حيثما صدرت الأحكام على جميع الأشخاص الـ 11 الذين أُعدِموا في 2022 بموجب عقوبة الإعدام الإلزامية بتهم الاتِّجار بالمُخدِّرات. ويُعتقَد أيضًا أنه قد نُفِّذَت عمليات إعدام للمعاقبة على هذه الجريمة في فيتنام. وعُلِم أيضًا بإصدار أحكام إعدام جديدة على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات في البلدان التالية:

- إندونيسيا (105 أو 94% من جميع أحكام الإعدام المُسجَّلة، وتشمل حكمًا صدر بحق المرأة الوحيدة التي عُلِم بالحكم عليها بالبلاد في 2022)؛
- وباكستان، حيثما سُجِّل حكم جديد بالإعدام أُصدِر بتهمة الاتِّجار بالمُخدِّرات؛
- وبنغلاديش (6 من 169)؛
- وسنغافورة، حيثما جاءت جميع أحكام الإعدام الإلزامية الخمسة الجديدة مرتبطة بالاتجار بالمُخدِّرات؛[31]
- والصين (لم تتوفر أي بيانات)؛
- وفيتنام (80 أو 78% من إجمالي الأحكام المُسجَّلة)؛
- ولاوس، حيثما أُصدِرت جميع أحكام الإعدام الخمسة المُسجَّلة الجديدة بتهمة الاتِّجار بالمُخدِّرات؛

[29] الأمر رقم 3 لعام 2021 بشأن إعمال الحكم العسكري، 16 مارس/آذار 2021.

[30] للاطِّلاع على مزيد من المعلومات المُفصَّلة، انظر صفحة 14 من التقرير، في النظرة العامة على المستوى العالمي.

[31] يشمل هذا العدد الإجمالي حكمًا إلزاميًا بالإعدام على رجل، نتيجة عدم حصوله على "شهادة المساعدة الفنية" الصادرة من مكتب المُدَّعي العام. وقد تَبيَّن للقاضي أن الرجل قد تورط فقط في نقل المُخدِّرات، لكنه لم يتمكن من ممارسة سلطته التقديرية لإصدار إما حكم بالإعدام أو السجن مدى الحياة مع الضرب التعزيري بالعصيّ، بسبب عدم إصدار الشهادة.

- وماليزيا، حيثما أُصدِر نصف إجمالي الأحكام الـ 16 المُسجَّلة بتهمة الاتِّجار بالمُخدِّرات.

وفي تايلند، تُشير الأرقام الرسمية إلى الحكم بالإعدام على 121 شخصًا بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات، من بينهم 14 امرأة، من أصل 195 شخصًا محكومًا عليهم بالإعدام في نهاية 2022. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أقر برلمان سري لنكا قانون السموم والأفيون والعقاقير الخطرة (المعدَّل)، والذي جعل حيازة 5 غرامات أو أكثر من الميثامفيتامين، أو الاتِّجار بها جريمة يُعاقَب عليها بالإعدام.[32] ومن جانب آخر، أقر المجلس الوطني بباكستان، في ديسمبر/كانون الأول، مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات.[33]

وإضافة إلى ذلك، عُوقِب في الصين وفيتنام بالإعدام خلال العام على الجرائم الاقتصادية، مثل الفساد، والتي لا تصل أيضًا إلى حد "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. وقد سجّلت منظمة العفو الدولية 10 حالات أُدين فيها مسؤولون سابقون بالفساد في الصين، وأُصدِر ضدهم حكم "مُعلَّق" بالإعدام، مع إمكانية تخفيفه بعد عامين؛ وقد شكَّل هذا العدد ازديادًا واضحًا مقارنةً بالأعوام الماضية.

وسُجِّلت أيضًا أحكام صادرة على خلفية جرائم جنسية غير مُفضية إلى الوفاة، والتي لا تصل أيضًا إلى حد "أشد الجرائم خطورة"، في عدة بلدان، تضمنت باكستان (7) وبنغلاديش (13) والهند (5).[34]

وسجّلت منظمة العفو الدولية أربعة أحكام إعدام جديدة صدرت في باكستان بتهمة "التجديف"، الذي لا يُشكِّل جريمة جنائية مُعترَف بها بما يتماشى مع المتطلبات المشمولة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي جزر المالديف، ظل أشخاص كانت أعمارهم دون 18 عامًا وقت وقوع الجرائم التي أُدينوا بارتكابها، تحت طائلة أحكامٍ بالإعدام. وفي سنغافورة، أُعدِم رجل ذو إعاقة ذهنية في أبريل/نيسان.[35]

وكان يساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن الإجراءات القضائية المُتَّخذة في العديد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وأثار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان بواعث خطيرة على القلق بشأن مدى استقلالية ومؤهلات أولئك الذين تُعيِّنهم حركة طالبان للبتّ في الدعاوى، وبشأن عدم الفصل بين اختصاصات مسؤولي التحقيق والقضاء في كثير من الحالات، وكذلك عدم مُراعاة الأصول القانونية الواجبة على نحو شائع.[36]

وأصدرت المحاكم التي تأسست بموجب تشريعات طارئة أو لغرض محاكمة جرائم معينة بدلًا من المحاكم العادية، أحكامًا بالإعدام، وشمل ذلك صدور أحكام في إطار إجراءات قضائية مُعجَّلة في باكستان وبنغلاديش والهند. ومن بين أمثلة أخرى، أُصدِر 14 حكمًا بالإعدام في بنغلاديش على أشخاص أُدينوا وصدرت بحقهم أحكامٌ أمام محكمة الجرائم الدولية الخاصة ببنغلاديش، التي أُنشِئَت للتحقيق في جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان المُرتكَبة خلال حرب الاستقلال في 1971. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، أقر برلمان سنغافورة مشروع قانون بشأن الطلبات اللاحقة للاستئناف في الدعاوى المنطوية على عقوبة الإعدام،[37] الذي يستحدث إجراءً جديدًا بشأن الطلبات اللاحقة لاستئناف الأحكام في تلك الدعاوى. ويفرض القانون قيودًا أكبر على الظروف التي تُجيز للأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام طلب مراجعة حالاتهم بعد انتهاء إجراءات الاستئناف العادية. ومن شأن هذا الإجراء تقليل الأسباب والطرائق لتقديم الطعون الحاسمة لوقف تنفيذ الإعدام في اللحظة الأخيرة.

---

[32] Act No. 41 of 2022، القانون رقم 41 لعام 2022، الذي دخل حيز النفاذ اعتبارًا من 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: parliament.lk/uploads/acts/gbills/english/6277.pdf.

[33] National Assembly of Pakistan, The Control of Narcotic Substances (Amendment) Bill، المجلس الوطني بباكستان، مشروع قانون مكافحة المواد المُخدِّرة (المعدَّل)، 2022، الذي أُقِّر في 20 ديسمبر/كانون الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://na.gov.pk/uploads/documents/63a1b97d961f2_119.pdf.

[34] *Death Penalty in India: Annual Statistics Report 2022*، Project 39A، بروجكت 39 أي، *عقوبة الإعدام في الهند: التقرير الإحصائي السنوي 2022*، يناير/كانون الثاني 2023. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.project39a.com/annual-statistics-reports.

[35] "Singapore: Abhorrent hangings must end as man with intellectual disability executed"، Amnesty International، منظمة العفو الدولية، "سنغافورة: بعد إعدام رجل من ذوي الإعاقة الذهنية، يجب إنهاء عمليات الإعدام المقيتة بالشنق"، 27 أبريل/نيسان 2022. (غير متوفر باللغة العربية).

[36] Human Rights Council, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in Afghanistan, Richard Bennett (Advance Edited Version)، مجلس حقوق الإنسان، تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ريتشارد بينيت (نسخة مسبقة منقحة)، رقم وثيقة الأمم المتحدة A/HRC/52/84، 9 فبراير/شباط 2023، الفقرة 51. (غير متوفر باللغة العربية).

[37] Parliament of Singapore, Bill No. 34/2022، برلمان سنغافورة، مشروع قانون رقم 34 لعام 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: parliament.gov.sg/docs/default-source/default-document-library/post-appeal-applications-in-capital-cases-bill-34-2022.pdf.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- انخفض استخدام عقوبة الإعدام في المنطقة، حيث تناقص عدد عمليات الإعدامات المُسجَّلة بنسبة 67%، وتناقص عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة بنسبة 20%.
- سُجِّلت عمليات إعدام في بلدَيْن، هما جنوب السودان والصومال، أي أقل ببلد واحد مقارنة بعام 2021.
- سُجِّل صدور أحكام بالإعدام في 16 بلدًا، أي أقل بثلاثة بلدان مقارنة بعام 2021.
- ألغى كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما ألغى كل من زامبيا وغينيا الاستوائية عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
إثيوبيا	0	2+	+
إريتريا	0	0	
إسواتيني	0	0	1
أوغندا	0	0	135+
بوتسوانا	0	1	7
بوركينا فاسو	0	0	0
تنزانيا	0	11	491+
جزر القمر	0	2	12
جمهورية أفريقيا الوسطى	0	0	0
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	76+	166+
جنوب السودان	5+	4+	341+
زامبيا	0	2+	390+
زيمبابوي	0	0	61
السودان	0	1+	96+
سيراليون	0	0	0
الصومال	6+	10+	10+
غامبيا	0	9	13
غانا	0	7	172
غينيا الاستوائية	0	0	
كاميرون	0	0	250+
كينيا	0	79	656
ليبيريا	0	0	17
ليسوتو	0	0	0
مالي	0	8+	8+

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
ملاوي	0	0	+
موريتانيا	0	5+	163+
النيجر	0	4+	8+
نيجيريا	0	77+	3,167+

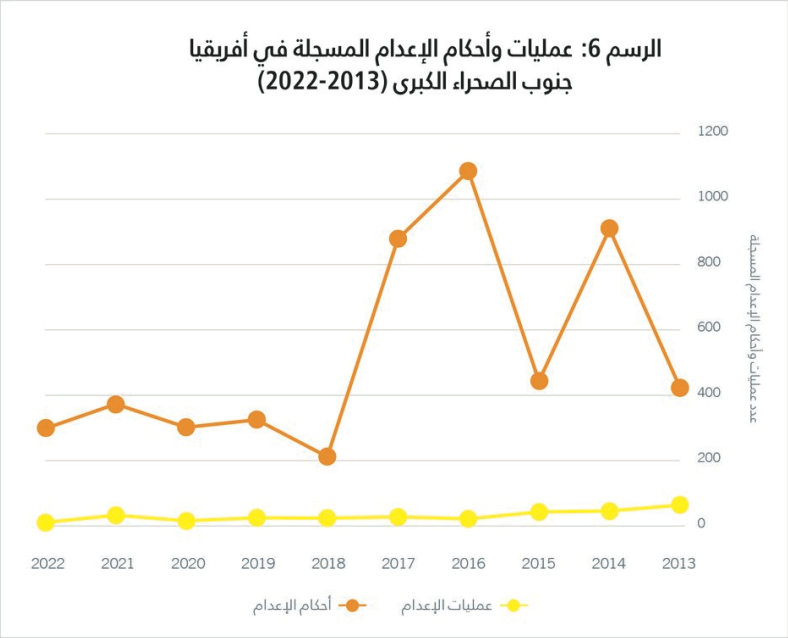

وشهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقدمًا ملحوظًا مناهضًا لعقوبة الإعدام خلال عام 2022. فقد انخفض بشكل كبير عدد الإعدامات، والبلدان التي تنفِّذ عقوبة الإعدام، وأحكام الإعدام المُسجَّلة خلال العام، كما ألغى بلدان عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما ألغى بلدان آخران العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط.

وانخفض عدد الإعدامات المُسجَّلة في المنطقة بنسبة 67%، حيث تناقصت من 33 عملية إعدام في عام 2021 إلى 11 عملية إعدام في عام 2022. وسُجِّلت عمليات إعدام في بلدَيْن، هما جنوب السودان والصومال، وهو أقل عدد للدول المنفِّذة لعقوبة الإعدام تسجِّله منظمة العفو الدولية في المنطقة منذ عام 2017. ولم تُسجل عمليات إعدام في بتسوانا، التي كانت قد نفَّذت إعدامات في عام 2021. وانخفضت عمليات الإعدام المُسجَّلة في الصومال بشكل كبير مقارنة بعام 2021، حيث تناقصت من 21 عملية إعدام إلى 6 عمليات، كما انخفض عدد عمليات الإعدام في جنوب السودان من 9 عمليات إعدام إلى 5 عمليات.

وانخفض عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة بنسبة 20%، حيث تناقص من 373 في عام 2021 إلى 298 في عام 2022. وصدرت أحكام الإعدام المسجَّلة عام 2022 في 16 بلدًا، أي أقل بثلاثة بلدان مقارنة بعام 2021. ويعود التراجع بنسبة 20% في عدد أحكام الإعدام المسجَّلة عام 2022 إلى الانخفاض الملحوظ في أحكام الإعدام المُسجَّلة في البلدان التالية، في عام 2022، مقارنة بعام 2021: بوتسوانا (من 6 إلى 1)؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية (من 81 إلى 76)؛ جنوب السودان (من 10 إلى 4)؛ السودان (من 7 إلى 1)؛ سيراليون (من 23 إلى 0)؛ الصومال (من 27 إلى 10)؛ كاميرون (من 4 إلى 0)؛ مالي (من 48 إلى 8)؛ ملاوي (من 11 إلى 0). وبالرغم من هذه الانخفاضات، فقد شهد بلدان زيادة ملحوظة في أحكام الإعدام المُسجَّلة خلال عام 2022 لمقارنة بعام 2021، وهما كينيا (من 14 إلى 79)؛ ونيجيريا (من 56 إلى 77).

وصدر ما لا يقل عن 240 قرارًا بتخفيف الأحكام، وما لا يقل عن 67 قرارًا بالعفو، وما لا يقل عن 27 قرارًا بالتبرئة في عدة بلدان في المنطقة. وصدر عدد ملحوظ من قرارات تخفيف الأحكام في البلدان التالية: زامبيا (30)؛ سيراليون (117)؛ كينيا (12)؛ ملاوي (25)؛ نيجيريا (48). وفي نيجيريا، أصدرت السلطات عفوًا عن 56 شخصًا؛ بينما قضت المحاكم ببراءة 5 أشخاص في زيمبابوي و20 شخصًا في كينيا. وبحلول نهاية العام، بلغ عدد المحكوم عليهم بالإعدام في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 6,168 شخصًا على الأقل، وشكَّل عدد المحكوم عليهم في نيجيريا 51% (3,167 شخصًا) من إجمالي العدد المُسجَّل.

وألغت أربع دول في المنطقة عقوبة الإعدام بشكل كامل أو جزئي، حيث ألغت جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما ألغت زامبيا وغينيا الاستوائية عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط.

وفي سيراليون، أُقر رسميًا، في 21 إبريل/نيسان 2022، قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021، والذي ألغى عقوبة الإعدام من قوانين البلاد.[38] وفي 27 مايو/أيار 2022، صوَّتت الجمعية الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى لصالح مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام في البلاد.[39] وفي 27 يونيو/حزيران 2022، أي بعد شهر، وقَّع الرئيس فوستان آرشانج تواديرا على المشروع ليصبح قانونًا نافذًا.[40]

وفي 19 سبتمبر/أيلول 2022، أعلن نائب رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو نغويما أوبيانغ مانغو، أن غينيا الاستوائية قد ألغت عقوبة الإعدام.[41] وجاء الإعلان بعد أن وقَّع الرئيس تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو على قانون جديد للعقوبات في 17 أغسطس/آب 2022.[42] وبذلك، لم يعد قانون العقوبات في غينيا الاستوائية ينصُّ على فرض عقوبة الإعدام. ومع ذلك، كانت عقوبة الإعدام، بحلول نهاية العام، لا تزال مُدرجة في قانون القضاء العسكري بالنسبة للجرائم المشمولة بالقوانين العسكرية.[43]

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2022، أعلن مكتب رئيس زامبيا أن الرئيس هاكيندي هيشيليما قد صادق على مشروع (تعديل) قانون العقوبات رقم 25 لسنة 2022، والذي ألغى عقوبة الإعدام من قانون العقوبات في البلاد.[44] وقد عُدِّل قانون العقوبات بحيث تحل عقوبة السجن مدى الحياة محل عقوبة الإعدام، ولم يعد القانون ينص على فرض عقوبة الإعدام.[45] ومع ذلك، كانت عقوبة الإعدام بحلول نهاية العام لا تزال مُدرجة في قانون الدفاع لزامبيا بالنسبة للجرائم المشمولة بالقوانين العسكرية.[46]

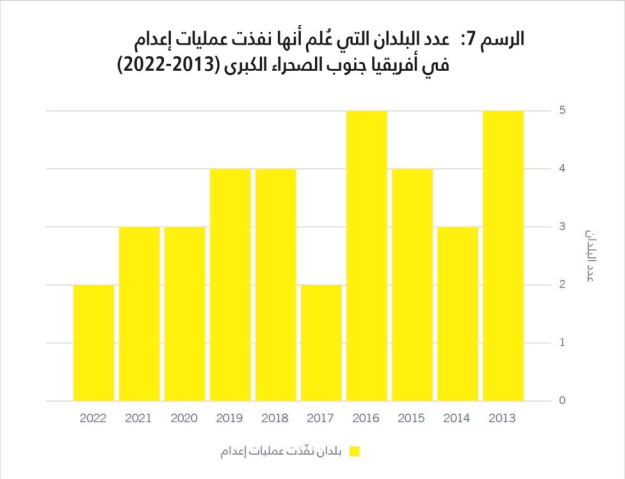

[38] قانون إلغاء عقوبة الإعدام لعام 2021، ملحق الجريدة الرسمية لسيراليون، المجلد CXLXIII، العدد 22، 21 إبريل/نيسان 2022. وفي العام السابق، كان برلمان سيراليون قد صوَّت، في 23 يوليو/تموز 2021، لصالح مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام، ووقع الرئيس جوليوس مادا بيو على مشروع القانون، في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021. إلا أن القانون لم يصدر رسميًا إلا في 21 إبريل/نيسان 2022.

[39] *Vatican News*, "Central African Republic abolishes death penalty"، "جمهورية أفريقيا الوسطى تلغي عقوبة الإعدام"، صحيفة "*فاتيكان نيوز*"، 28 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.vaticannews.va/en/world/news/2022-05/central-african-republic-abolishes-death-penalty.html

[40] "Loi No. 22.011", 27 Juin 2022 Portant abolition de la peine de mort en République Centrafricaine.

[41] تيودورو نغويما (Teodoro Nguema)، *تغريدة على تويتر* (19 سبتمبر/أيلول 2022). (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://twitter.com/teonguema/status/1571837888593117186

[42] Del Codigo Penal en la Republica de Guinea Ecuatorial, Ley No 4/2022, 17 de Agosto 2022.

[43] Codigo de Justicia Militar.

[44] Office of the President, *Press Release*, "President Hakainde Hichilema assents into law the Penal Code (Amendment) Bill number 25 of 2022, abolishes the imposition of the death penalty and the offence of criminal defamation of the President"، مكتب الرئيس، *بيان صحفي*، "الرئيس هاكيندي هيشيليما يصادق على مشروع (تعديل) قانون العقوبات رقم 25 لسنة 2022، الذي ينص على إلغاء فرض عقوبة الإعدام وإلغاء جريمة التشهير الجنائي بالرئيس"، (23 ديسمبر/كانون الأول 2022). (غير متوفر باللغة العربية).

[45] The Penal Code (Amendment) Bill 2022, Number 25 of 2022. مشروع (تعديل) قانون العقوبات لسنة 2022، القانون رقم 25 لسنة 2022.

[46] The Defence Act, Chapter 106 of the Laws of Zambia. قانون الدفاع، الفصل 106 من قوانين زامبيا.

الرسم 8: البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

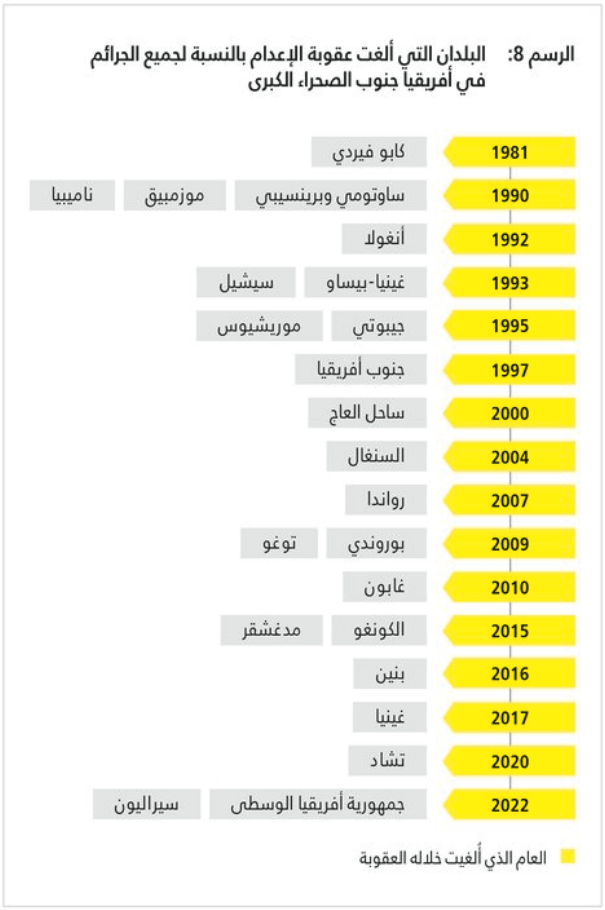

47

[47] ألغت بوركينا فاسو (2018) وزامبيا (2022) وغينيا الاستوائية (2022) عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية فقط. وتنص قوانين هذه البلدان على أن يقتصر فرض عقوبة الإعدام على الجرائم الاستثنائية، مثل الجرائم المشمولة بالقانون العسكري، أو الجرائم التي تُرتكب في ظروف استثنائية.

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- قررت حاكمة ولاية أوريغون المنتهية ولايتها كيت براون تخفيف جميع أحكام الإعدام الباقية في الولاية.[48]
- تزايد العدد الإجمالي السنوي لأحكام الإعدام وعمليات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه ظل ضمن المستوى الأدنى له تاريخيًا.
- للسنة السادسة على التوالي، كانت ترينيداد وتوباغو، وغيانا، والولايات المتحدة الأمريكية هي البلدان الثلاثة فقط في منطقة الأمريكيتين التي عُلم أنها فرضت أحكامًا جديدة بالإعدام. وللسنة الـ 14 على التوالي، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الوحيد في المنطقة الذي ينفِّذ عمليات إعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
بربادوس	0	0	5
بيليز	0	0	0
ترينيداد وتوباغو	0	5+	43
جامايكا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
سانت فينسنت والغرينادين	0	0	1
سانت كيتس ونيفيس	0	0	0
سانت لوسيا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غيانا	0	4	17
كوبا	0	0	0

[48] "Oregon Gov. Kate Brown commutes 17 death sentences, ending death row", *Oregon Capital Chronicle*، *مجلة وقائع عقوبة الإعدام في أوريغون*، "حاكمة أوريغون كيت براون تخفّف 17 حكمًا بالإعدام، بما يعني أنّ لم يعد هناك أي شخص محتجز في قسم المحكوم عليهم بالإعدام"، 13 ديسمبر/كانون الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://oregoncapitalchronicle.com/2022/12/13/oregon-gov-kate-brown-commutes-17-death-sentences-ending-death-row/

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
الولايات المتحدة الأمريكية[49]	18 في 6 ولايات قضائية: أريزونا (3) ألاباما (2) أوكلاهوما (5) تكساس (5) مسيسيبي (1) ميزوري (2)	21 حكمًا بالإعدام في 12 ولاية: أريزونا (1) ألاباما (3) أوكلاهوما (1) بنسلفانيا (1) تكساس (2) جورجيا (1) فلوريدا (1) كاليفورنيا (2) لويزيانا (1) مسيسيبي (1) ميزوري (1) نورث كارولينا (2)	2,276 شخصًا، بينهم 48 امرأة، محتجزون في 28 ولاية قضائية.[50] احتجزت ثماني ولايات ما يزيد على 100 شخص: 670 في كاليفورنيا 299 في فلوريدا 186 في تكساس 165 في ألاباما 137 في نورث كارولينا 126 في أوهايو 110 في أريزونا 101 في بنسلفانيا

ومع تضاؤل أثر القيود التي فُرضت للتصدي لجائحة كوفيد-19 خلال عامي 2020 و2021، ظهرت زيادة في عدد أحكام الإعدام وعمليات الإعدام المُسجَّلة في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا إن هذه الزيادة لم تكن كبيرة بما يكفي لتغيير الاتجاهات العامة للانخفاض المستمر منذ فترة طويلة، حسبما سُجلت في العقود الأخيرة.

وتزايد إجمالي عدد عمليات الإعدام التي نُفِّذت في الولايات المتحدة الأمريكية (18) بنسبة 64 بالمئة مقارنة بعام 2021 (11). وبالرغم من هذه الزيادة، وباستثناء العامين الماضيين، اللذين تأثرت فيهما الإجراءات القضائية بشكل كبير بسبب القيود التي وُضعت لمواجهة جائحة كوفيد-19، فقد ظل إجمالي العدد المُسجل في عام 2022 أدنى عدد مُسجل منذ عام 1991 (*انظر الرسم 9*). ونُفِّذت جميع عمليات الإعدام بالحقن بالسم.

الرسم 9: عمليات الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية (1991-2022)

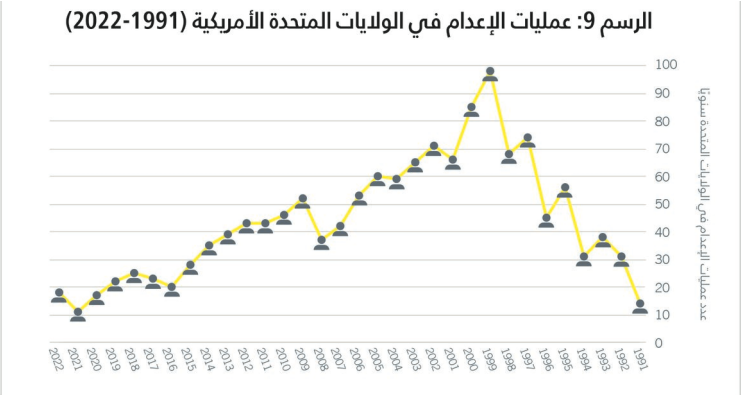

عمليات الإعدام التي نُفِّذت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام 1991 إلى عام 2022.

ونفَّذت ست ولايات أمريكية عمليات إعدام خلال عام 2022. فقد نُفِّذت إعدامات في ولاية أريزونا للمرة الأولى منذ عام 2014، حيث أُعدم هناك ثلاثة أشخاص. أما الولايات الخمس الأخرى، فكانت السلطات فيها جميعًا قد نفَّذت عمليات إعدام خلال عام 2021، وشهدت الأعداد في معظمها زيادةً في عام 2022 عن مثيلتها في عام 2021: ففي ألاباما تزايد العدد (من شخص واحد في عام 2021 إلى اثنين في عام 2022)، وفي أوكلاهوما تزايد العدد (من اثنين إلى خمسة)، وفي تكساس تزايد العدد (من ثلاثة إلى خمسة أشخاص)، وفي مسيسيبي ظل العدد كما هو (شخص واحد في عام 2021، وشخص واحد في عام 2022)، وفي ميزوري تزايد العدد (من شخص واحد إلى

[49] تستند الأرقام إلى مراقبة منظمة العفو الدولية للمعلومات التي نشرتها إدارات السجون والمحاكم ووسائل الإعلام في الولايات الأمريكية ذات الصلة.
[50] لا تزال ولاية نيوهامشير، التي أُلغيت فيها عقوبة الإعدام في عام 2019، تحتجز شخصًا واحدًا صدر بحقه حكم بالإعدام.

اثنين). وشهدت ولايتا أوكلاهوما، حيث كان مقررًا أصلًا تنفيذ 10 إعدامات في عام 2022،[51] وتكساس، تنفيذ أكثر من نصف إجمالي الإعدامات المُسجَّلة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2022. وتدخَّلت المحكمة العليا لولاية ساوث كارولينا، في أبريل/نيسان 2022، لوقف تنفيذ أول إعدامات في الولاية منذ عام 2011، والتي كان مقررًا تنفيذها رميًا بالرصاص.[52]

وأشارت الأرقام التي جمعها مركز معلومات عقوبة الإعدام في العاصمة الأمريكية واشنطن إلى أن عدد أوامر الإعدام التي طُلبت خلال عام 2022 (55) كان أعلى من مثيله في عام 2021 (45).[53]

وظلت التحديات المتعلقة بالحصول على المواد وباللوائح المعدَّلة بشأن الحقن بالسم تتسبب في وقف تنفيذ عمليات إعدام في عدة ولايات أخرى.[54] وفي يونيو/حزيران 2022، أكملت 10 سنوات دون تنفيذ عمليات إعدام في ولاية أيداهو، بالرغم من المحاولات التي بذلتها سلطات الولاية، دون جدوى، لاستئناف عمليات الإعدام.[55] وأوقف حاكم تينيسي، بيل لي، تنفيذ عمليات الإعدام في الولاية، وأمر بإجراء مراجعة مستقلة، بعد أن تعيَّن عليه أن يتدخل في الشهر السابق لوقف عملية إعدام قبل الموعد المقرر لتنفيذها بساعة واحدة بسبب "إشراف تقني" يتعلق بالمواد المستخدمة في الحقن بالسم.[56] وفي وقت لاحق من العام، أوقفت حاكمة ألاباما، كاي آيفي، بشكل مؤقت جميع عمليات الإعدام، وأمرت بإجراء مراجعة للنظام بأكمله، وذلك بعد محاولتين فاشلتين لتنفيذ عمليات إعدام حقنًا بالسم.[57] وظلت الإعدامات متوقفة في أوهايو، مع استمرار حاكم الولاية، مايك ديواين، في إصدار قرارات إرجاء بسبب المشاكل الجارية المتعلقة بأسلوب تنفيذ الإعدام بالحقن بالسم في الولاية.[58]

وطرأت زيادة طفيفة على عدد أحكام الإعدام الجديدة الصادرة عن المحاكم الأمريكية بالمقارنة بالأعوام السابقة، حيث ارتفع العدد من 18 في عامي 2020 و2021 إلى 21 في عام 2022، ولكنه ظل ثاني أدنى رقم منذ استئناف الإعدامات في الولاية بموجب قوانين مُعدَّلة، بعد أن قضت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، في عام 1972، بعدم دستورية تطبيق عقوبة الإعدام بمقتضى القوانين التي كانت قائمة آنذاك.[59]

وتضاعف تقريبًا عدد الولايات التي فرضت أحكامًا بالإعدام في عام 2022 (12 ولاية)، مقارنة بعام 2021 (سبع ولايات). وأصدرت محاكم في كل من: أريزونا، وبنسلفانيا، وجورجيا، ولويزيانا، ومسيسيبي، وميزوري، ونورث كارولينا، أحكامًا بالإعدام بعد فترات توقف،[60] بينما لم تصدر المحاكم في تينيسي ونبراسكا أحكامًا بالإعدام رغم أنها أصدرت أحكامًا في العام السابق.

---

[51] "Death Penalty Information Center, "Outcomes of Death Warrants in 2022" ، مركز معلومات عقوبة الإعدام، "نتائج أوامر الإعدام في عام 2022". (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://deathpenaltyinfo.org/stories/outcomes-of-death-warrants-in-2022

"Oklahoma Execution Dates as State Plans to Kill Inmate Nearly Every Month" ، *Newsweek*، *مجلة نيوزويك*، "تواريخ تنفيذ عمليات الإعدام في أوكلاهوما، حيث تزمع الولاية إعدام سجين كل شهر تقريبًا"، 5 يوليو/تموز 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://www.newsweek.com/oklahoma-execution-dates-state-plans-kill-inmate-nearly-every-month-1721724

[52] CNN, "South Carolina's highest court stays firing squad execution set for next week"، سي إن إن، "محكمة ساوث كارولينا العليا توقف تنفيذ حكم بالإعدام رميًا بالرصاص كان مقررًا الأسبوع القادم"، 20 إبريل/نيسان 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://edition.cnn.com/2022/04/20/us/south-carolina-execution-firing-squad-stay/index.html

[53] Death Penalty Information Center, Outcomes of Death Warrants in 2022، مركز معلومات عقوبة الإعدام، نتائج أوامر الإعدام في عام 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://deathpenaltyinfo.org/stories/outcomes-of-death-warrants-in-2022

[54] بالإضافة إلى أوهايو، أُوقفت الإعدامات كليًا أو جزئيًا خلال عام 2022 في عدة ولايات قضائية، من بينها أركانسس، وألاباما، وإنديانا، وأيداهو، وساوث كارولينا، وفلوريدا، وكنتاكي، ولويزيانا، ونبراسكا، ونيفادا، بسبب عمليات التقاضي وغيرها من التحديات المتعلقة بإجراءات الحقن بالسم.

[55] Idaho Department of Corrections, "IDOC director suspends preparation for Dec. 15 execution" ، إدارة الإصلاحيات في أيداهو، "مدير إدارة الإصلاحيات في أيداهو يوقف الاستعدادات لتنفيذ عملية إعدام يوم 15 ديسمبر/كانون الأول"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://www.idoc.idaho.gov/content/news/idoc-director-suspends-preparation-dec-15-execution#:~:text=15%20execution,-IDOC%20news%20releae&text=Nov.,scheduled%20execution%20of%20Gerald%20Pizzuto

[56] TN Office of the Governor, "Gov. Lee Calls for Independent Review Following Smith Reprieve"، مكتب حاكم ولاية تينيسي، "حاكم الولاية بيل لي يطالب بمراجعة مستقلة بعد إرجاء إعدام سميث"، 2 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://www.tn.gov/governor/news/2022/5/2/gov--lee-calls-for-independent-review-following-smith-reprieve.html

[57] Al.com, "Gov. Kay Ivey orders moratorium on executions in Alabama"،"حاكمة الولاية كاي آيفي تأمر بوقف تنفيذ عمليات الإعدام في ألاباما"، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط:
https://www.al.com/news/2022/11/gov-kay-ivey-orders-moratorium-on-executions-in-alabama.html

[58] Mike DeWine Governor of Ohio,"Governor DeWine Issues Reprieves" ، مايك ديواين حاكم أوهايو، "حاكم الولاية مايك ديواين يصدر قراري إرجاء عملي إعدام"، 1 يوليو/تموز 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://governor.ohio.gov/media/news-and-media/Governor-DeWine-Issues-Reprieves-07012022

[59] US Supreme Court, Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972) ، المحكمة العليا الأمريكية، *قضية فورمان ضد جورجيا*، رقم 408 يو. إس. 238 (1972).

[60] قبل عام 2022، صدرت آخر أحكام بالإعدام في ولايتي أريزونا ومسيسيبي في عام 2020؛ وفي ولايات بنسلفانيا وجورجيا ونورث كارولينا صدرت آخر أحكام بالإعدام في عام 2019؛ وفي لويزيانيا وميزوري صدرت آخر أحكام بالإعدام في عام 2018.

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الأمريكية

أدى إلغاء عقوبة الإعدام في فيرجينيا في عام 2021 إلى وصول عدد الولايات الأمريكية التي ألغت هذه العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم إلى 23، من بينها 11 ولاية منذ بداية الألفية،[61] ومن أصل الولايات المتبقية، وعددها 27 ولاية، لم تُنفَّذ أي عمليات إعدام منذ 10 سنوات على الأقل في كل من أنديانا، وأوريغون، وأيداهو، وبنسلفانيا، وساوث كارولينا، وكاليفورنيا، وكانساس، وكنتاكي، ولويزيانا، ومونتانا، ونيفادا، ونورث كارولينا، ووايومنغ، ويوتا (14 ولاية أو 52 بالمئة من جميع الولايات التي ما زالت تُبقي على عقوبة الإعدام في القانون)، مع التزام أوريغون، وبنسلفانيا، وكاليفورنيا بأوامر وقف تنفيذ عمليات إعدام صادرة عن حكامها. (انظر الرسم 10).

وعلى المستوى الفيدرالي لم تُنفِّذ السلطات العسكرية الأمريكية أي عمليات إعدام منذ عام 1961. وواصلت إدارة الرئيس جو بايدن الالتزام بالوقف المؤقت لعمليات إعدام الأشخاص المدانين بموجب القوانين الفيدرالية العادية المتعلقة بعقوبة الإعدام، وهو الوقف الذي فرضته الإدارة في يوليو/تموز 2021. وكانت عمليات الإعدام قد استُؤنفت في ظل إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث نُفِّذ 13 حكمًا بالإعدام خلال الفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يناير/كانون الثاني 2021، عقب توقف دام 17 عامًا.

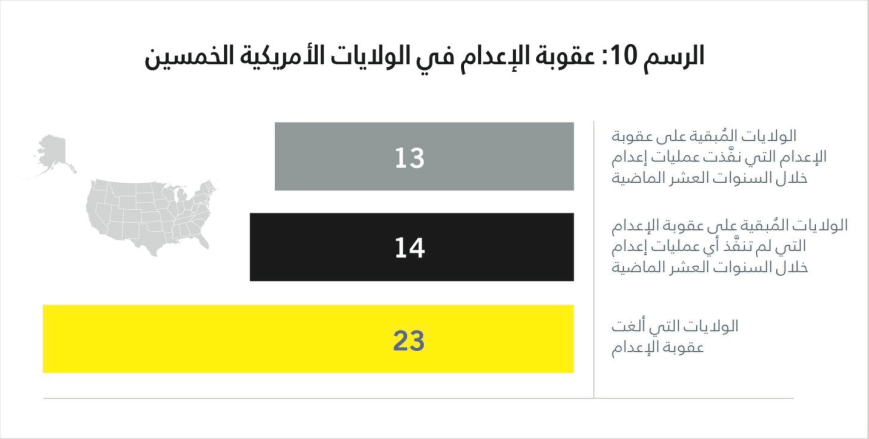

في نهاية عام 2022، كانت 23 ولاية أمريكية قد ألغت عقوبة الإعدام بشكل كامل. ومن بين الولايات المتبقية، وعددها 27 ولاية، لم تنفِّذ 14 ولاية أي عمليات إعدام خلال السنوات العشر الماضية.

ولم تُسجَّل عمليات إعدام على المستوى الفيدرالي في عام 2022، إلا إنه لم يُسجل أيضًا أي تقدم فيما يتعلق بتخفيف أحكام الإعدام الباقية أو بشأن الإجراءات التشريعية لإلغاء عقوبة الإعدام. وظل ستة رجال يواجهون المحاكمة بتهم يُعاقب عليها بالإعدام أمام لجان عسكرية جائرة في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا.

وتأثرت عدة قضايا لأشخاص كانوا يواجهون الإعدام في عام 2022 من جراء مخالفة القيود المفروضة على استخدام عقوبة الإعدام، والتي أرساها القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المخاوف بشأن المحاكمة الجائرة؛[62] والتمييز المجحف والتحيُّز العنصريين؛[63] وانتهاك أشكال الحماية للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية (العقلية) والذهنية".[64]

---

[61] ولايات إلينوي، وديلاور، وفيرجينيا، وكولورادو، وكونيتيكت، وميريلاند، ونيوجيرسي، ونيومكسيكو، ونيوهامشير، ونيويورك، وواشنطن. كما ألغت مقاطعة كولومبيا عقوبة الإعدام.

[62] "USA: Further Information: Texas appeals court blocks execution – Melissa Lucio" ،Amnesty International، منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: معلومات إضافية: محكمة استئناف تكساس توقف تنفيذ الإعدام – ميليسا لوسيو" (تحرك عاجل، رقم الوثيقة: AMR 51/5513/2022)، 27 إبريل/نيسان 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/5513/2022/en/

[63] "USA: Second Texas execution of 2023 goes ahead" ،Amnesty International، منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: المضي قُدمًا بتنفيذ عملية الإعدام الثانية في تكساس في عام 2023" (تحرك عاجل، رقم الوثيقة: AMR 51/6417/2023)، 2 فبراير/شباط 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/6417/2023/en/

[64] "USA: Man with mental disability executed – Benjamin Cole" ،Amnesty International،"منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: إعدام شخص من ذوي الإعاقة العقلية – بنجامين كولي" (تحرك عاجل، رقم الوثيقة: AMR 51/6140/2023)، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/6140/2022/en/

وأُسقطت التهم الموجهة إلى رجلَيْن سبق أن أُدينا وحُكم عليهما بالإعدام في ولايتي إلينوي وبنسلفانيا، بعد أن نظرت المحاكم أدلةً تتعلق بعدم كفاية التمثيل القانوني وسوء سلوك مسؤولين رسميين في قضيتهما، وبذلك بلغ عدد أحكام التبرئة تلك بحلول نهاية العام 190 حكمًا منذ عام 1973.[65]

وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، فرضت ترينيداد وتوباغو وغيانا أحكام الإعدام التسعة الأخرى التي عُلم بصدورها في منطقة الأمريكيتين. وكانت ترينيداد وتوباغو، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي يُبقي على فرض عقوبة الإعدام وجوبًا على جرائم القتل العمد، تحتجز أكثر من نصف (64 بالمئة) عدد الأشخاص الذين عُلم أنهم على ذمة على أحكام بالإعدام خارج الولايات المتحدة الأمريكية، والبالغ 67 شخصًا.

ولم يكن هناك أي أشخاص محتجزين على ذمة أحكام بالإعدام، كما لم تصدر أحكام جديدة بالإعدام، في تسعة بلدان، وهي: أنتيغوا وباربودا، وبيليز، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت لوسيا، وسانت كيتس ونيفيس، وغواتيمالا، وكوبا. وظل كل من سانت فينسنت والغرينادين وغرينادا يحتجز شخصًا واحدًا على ذمة حكم بالإعدام رسميًا، ولكن لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في أي من البلدين بسبب قرارات المحاكم.

وأيَّدت محكمة استئناف غيانا دستورية عقوبة الإعدام في غيانا، كما أيَّدت اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص (وهي محكمة الاستئناف النهائية لترينيداد وتوباغو) فرض عقوبة الإعدام وجوبًا في ترينيداد وتوباغو.[66]

---

[65] لمزيد من المعلومات، انظر: Death Penalty Information Center، مركز معلومات عقوبة الإعدام. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://deathpenaltyinfo.org/policy-issues/innocence-database

[66] "Appeal Court quashes death sentences imposed on 3 ex-GDF Coast Guards", *Guyana Times*، صحيفة *غيانا تايمز*، "محكمة الاستئناف تلغي أحكام الإعدام المفروضة على 3 من أفراد حرس السواحل السابقين في قوة دفاع غيانا"، 22 ديسمبر/كانون الأول 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://guyanatimesgy.com/appeal-court-quashes-death-sentence-imposed-on-3-ex-gdf-coast-guards/

وكذلك: UKPC 19 [2022], (*Jay Chandler* v. *The State No 2* (*Trinidad and Tobago*), Judicial Committee of the Privy Council. اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص، *قضية جاي تشاندلر ضد الدولة رقم 2 (ترينيداد وتوباغو)*، [2022] يو. كي. بي. سي. 19، 16 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.jcpc.uk/cases/docs/jcpc-2020-0051-judgment.pdf

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- ظلت بيلاروس الدولة الوحيدة في المنطقة التي تنفِّذ عمليات إعدام.
- ألغت كازاخستان عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وصادقت على معاهدة أساسية صادرة عن الأمم المتحدة بشأن الإلغاء.
- واصلت روسيا الاتحادية وطاجيكستان الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.
- واصلت روسيا الاتحادية وطاجيكستان الالتزام بوقف تنفيذ عمليات الإعدام.

البلد	عدد عمليات الإعدام المسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2022
بيلاروس	1	0	1
روسيا الاتحادية	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0
كازاخستان	0	0	1[67]

في بيلاروس، أُعدم شخص واحد،[68] ويُعتقد أنه كان هناك شخص واحد محتجز في قسم المحكوم عليهم بالإعدام في نهاية عام 2022.[69] وفي مايو/أيار، اعتمدت سلطات بيلاروس قانونًا جديدًا يقضي بفرض عقوبة الإعدام على "محاولات تنفيذ أعمال إرهاب"، وذلك في انتهاك للقيد المفروض على استخدام عقوبة الإعدام، والمتعلق بتعريف "أشد الجرائم خطورة"،[70] وكذلك بالهدف المعلن من الإلغاء بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[71] الذي انضمت إليه بيلاروس كدولة طرف.[72]

وفي كازاخستان، أصبح القانون الذي ألغى عقوبة الإعدام من قوانين البلاد نافذًا في يناير/كانون الثاني.[73] وقد أصبحت كازاخستان، في مارس/آذار، دولة طرفًا في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، دون إبداء أي تحفظات.[74] وفي يونيو/حزيران، بدأ سريان تعديلات دستورية رسَّخت إلغاء عقوبة الإعدام في أحكام الدستور.[75]

---

[67] وفقًا لما ذكرته سلطات كازاخستان، فقد أُحيلت قضية آخر شخص محتجز في قسم المحكوم عليهم بالإعدام للمراجعة، في يناير/كانون الثاني، لتغيير حكم الإعدام إلى السجن مدى الحياة. ومع ذلك، انتهى عام 2022 دون أن تتوفر علنًا أي معلومات عما إذا كان حكم الإعدام الصادر ضد ذلك الشخص قد خُفِّف.

[68] "Condemned prisoner's death date revealed more than a year after the execution", Human Rights Center Viasna، مركز فياسنا لحقوق الإنسان، "الكشف عن تاريخ إعدام سجين مُدان بعد أكثر من عام على إعدامه"، 17 فبراير/شباط 2023. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://spring96.org/en/news/110810

[69] Amnesty International, *Belarus Must Not Execute Viktar Serhil*، منظمة العفو الدولية، *"يجب على بيلاروس عدم إعدام فيكتار سيرهيل"* (رقم الوثيقة: EUR 49/1845/2020)، 19 فبراير/شباط 2020. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/05/EUR4918452020ENGLISH.pdf

[70] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في الحياة، 3 سبتمبر/أيلول 2019. وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة 35.

[71] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (مرجع سبق ذكره)، الفقرة 34.

[72] "Belarus: New death penalty law is the ultimate attack on human rights", Amnesty International، منظمة العفو الدولية، "بيلاروس: القانون الجديد بشأن عقوبة الإعدام يمثل أقصى اعتداء على حقوق الإنسان"، 19 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/05/belarus-new-death-penalty-law-is-the-ultimate-attack-on-human-rights/

[73] في 29 ديسمبر/كانون الأول 2021، وقَّع رئيس كازاخستان على القانون رقم 89-7 "بشأن التعديلات والإضافات لبعض النصوص التشريعية لجمهورية كازاخستان بخصوص مسألة إلغاء عقوبة الإعدام"، ليصبح قانونًا نافذًا. وصدر القانون رسميًا في يناير/كانون الثاني 2022.

[74] الأمم المتحدة، البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، 15 ديسمبر/كانون الأول 1989.

[75] "Kazakhstan's Constitutional Amendments to Expand People's Participation in State Governance", *The Astana Times*، صحيفة *زا آستانا تايمز*، "التعديلات الدستورية في كازاخستان من شأنها توسيع مشاركة الناس في إدارة الدولة"، 12 مايو/أيار 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://astanatimes.com/2022/05/kazakhstans-constitutional-amendments-to-expand-peoples-participation-in-state-governance/

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- ارتفع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بنسبة 59%.
- نُفِّذَت 94% من عمليات الإعدام المُسجَّلة في المنطقة في إيران (70%) والسعودية (24%).
- أُستُؤنِف تنفيذ عمليات الإعدام في الكويت ودولة فلسطين للمرة الأولى منذ عام 2017.
- انخفض عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة انخفاضًا طفيفًا، وانخفض عدد البلدان التي أصدرت هذه الأحكام إلى 16 بلدًا، مقارنةً بـ17 في 2021.

البلد	عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة في عام 2022	عدد الأشخاص المعروف أنه محكوم عليهم بالإعدام بحلول نهاية 2022
الأردن	0	4+	219+
إسرائيل[76]	0	0	0
الإمارات العربية المتحدة	0	2+	11+
إيران	576+	+	+
البحرين	0	2+	41+
تونس	0	26+	115+
الجزائر	0	54	+
السعودية	196	12+	21+
سوريا	+	+	+
العراق	11+	41+	7,900+
عُمان	0	0	+
فلسطين (دولة فلسطين)	5[77]	28	238+
قطر	0	+	+
الكويت	7	16+	24+
لبنان	0	2+	+
ليبيا	0	18+[78]	18+
مصر	24	538	+
المغرب/الصحراء الغربية	0	0	82
اليمن	4+	78+	84+

[76] تُصنِّف منظمة العفو الدولية إسرائيل بأنها ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية، إذ تنُص قوانينها على تطبيق عقوبة الإعدام فقط على مُرتكبي الجرائم الاستثنائية مثل الجرائم المشمولة في القانون العسكري أو الجرائم المُرتَكَبة في ظروف استثنائية. ونُفِّذت آخر عملية إعدام في عام 1962.

[77] نفَّذت إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة عمليات الإعدام المُشار إليها.

[78] صدرت أحكام الإعدام الـ18 المُسجَّلة عن محاكم بغرب ليبيا في مناطق واقعة تحت سيطرة حكومة الوحدة الوطنية. وتمكنت منظمة العفو الدولية من التأكُّد من صدور أحكام إعدام كذلك عن محاكم عسكرية في شرق ليبيا في أراضي واقعة بحكم الأمر الواقع تحت سيطرة المجموعة المسلحة التي تُدعى القوات المسلحة العربية الليبية. ولكن لم تتمكن المنظمة من التوصُّل إلى حد أدنى موثوق به لعدد أحكام الإعدام الصادرة، بالنظر إلى السرية التي تغلُّب على الإجراءات لدى هذه المحاكم، وعدم السماح للمراقبين المستقلين بدخول هذه المحاكم. ولم تُنفَّذ أي عمليات إعدام في ليبيا منذ النزاع المسلح في 2011.

ارتفع عدد عمليات الإعدام التي سجّلتها منظمة العفو الدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو كبير بنسبة 59% إلى 825 عملية في 2022، مقارنةً بـ520 عملية في 2021؛ وانخفض عدد أحكام الإعدام المُسجَّلة انخفاضًا ضئيلًا إلى 827 حكمًا في 2022، مقابل 834 حكمًا في 2021.

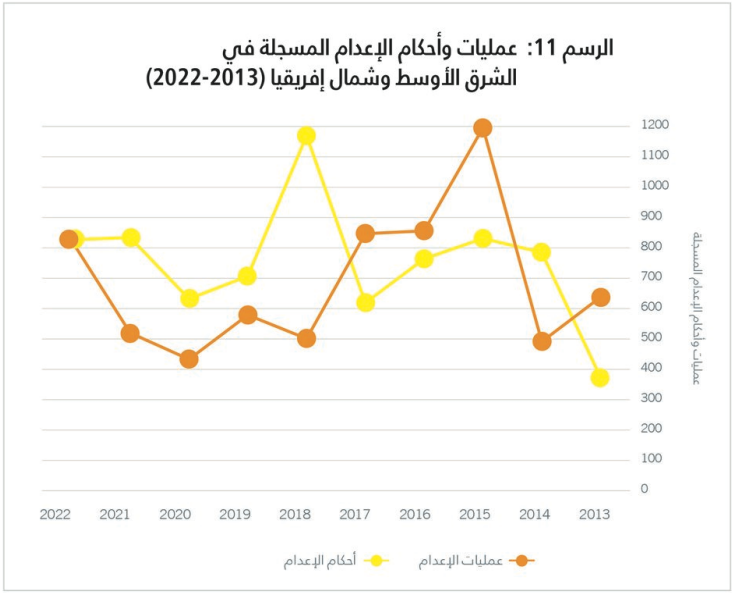

وسجّلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في ثمانية بلدان بالمنطقة، وهي إيران والسعودية وسوريا والعراق وفلسطين (دولة فلسطين) والكويت ومصر واليمن. ولم تُسجَّل أي عمليات إعدام في الإمارات العربية المتحدة ولا عُمان، اللتين أعدمتا أشخاصًا في 2021. وأُستُؤنِفت عمليات الإعدام في كلٍ من فلسطين (دولة فلسطين) والكويت للمرة الأولى منذ 2017. ففي سبتمبر/أيلول، أعدمت إدارة الأمر الواقع لحركة حماس في قطاع غزة خمسة أشخاص، ثلاثة منهم على خلفية القتل، واثنان على خلفية التجسس لصالح إسرائيل. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أعدمت الكويت سبعة أشخاص، ومن بينهم امرأة إثيوبية، ورجلًا سوريًا، وآخر باكستانيًا، وأربعة رجال كويتيين.[79] وانخفض عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة، مقارنةً بعام 2021، في البلدان التالية: مصر (من 83 إلى 24) والعراق (من 17 إلى 11) واليمن (من 14 إلى 4). وكان عدد عمليات الإعدام المسجّلة في المنطقة البالغ 825 في 2022 أعلى الأرقام التي سجّلتها منظمة العفو الدولية منذ عام 2017.

وترجع مسؤولية الارتفاع الكبير في عمليات الإعدام المُسجَّلة في 2022 بشكل أساسي إلى إيران والسعودية. فبلغت نسبة عمليات الإعدام المُسجَّلة في إيران والسعودية 94% من إجمالي عدد العمليات المُسجَّلة في المنطقة، إذ استأثرت الأولى بـ70% والثانية بـ24% من العمليات المُنفَّذة.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية 576 عملية إعدام في إيران، ما يمثّل زيادة بنسبة 83%، مقارنةً بـ2021، حينما سُجِّلت 314 عملية إعدام.[80] وكان من بين الـ576 عملية التي سجّلتها المنظمة 279 عملية (48%) نُفِّذت للمعاقبة على القتل، و255 (44%) للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، و21 للمعاقبة على الاغتصاب، و18 للمعاقبة على "*محاربة الله*"،[81] وثلاث للمعاقبة على جرائم غير معروفة. ونُفِّذت عمليتا إعدام على الملأ، وأُعدِمَت 12 امرأة. وأعدمت السلطات الإيرانية، خلال العام، خمسة أشخاص كانت أعمارهم دون 18 عامًا وقت وقوع الجريمة التي

---

[79] منظمة العفو الدولية، *الكويت: يجب على السلطات وقف الإعدام الوشيك لسبعة سجناء*، (تقرير إخباري، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022). على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/11/kuwait-authorities-must-halt-imminent-execution-of-seven-prisoners/ "Kuwait hangs seven people in first executions since 2017", Al Jazeera، "الكويت تُعدِم سبعة أشخاص شنقًا في أولى عمليات الإعدام منذ 2017"، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: https://www.aljazeera.com/news/2022/11/16/kuwait-executes-seven-people-despite-international-outcry.

[80] جاء العديد من عمليات الإعدام المُنفَّذة في إيران خلال 2022 بعد محاكمات فادحة الجور.

[81] نُفِّذت عمليتان منها فيما يتعلّق بالتظاهرات التي اندلعت في أرجاء إيران منذ 16 سبتمبر/أيلول 2022.

أُدينوا بها.[82] ويُعزى الارتفاع الحاد لأعداد عمليات الإعدام المُسجَّلة في إيران بنسبة 83% على نحو كبير إلى ارتفاع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة للمعاقبة على القتل والجرائم المتعلقة بالمُخدّرات. فقد ارتفع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة للمعاقبة على القتل ارتفاعًا شديدًا بنسبة 75% إلى 279 في 2022، مقابل 159 عملية في 2021، بينما قفز عدد عمليات الإعدام على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات بنسبة 93% إلى 255 في 2022، مقارنةً بـ132 عملية في 2021.[83] وواصلت السلطات الإيرانية استخدام عقوبة الإعدام باعتبارها أداة للقمع السياسي، وإعدام أبناء الأقليات العرقية على نحو غير متناسب، في إطار التمييز المجحف والقمع مترسخي الجذور اللذين يُمَارسَان بحق هذه الجماعات منذ أمد طويل.[84]

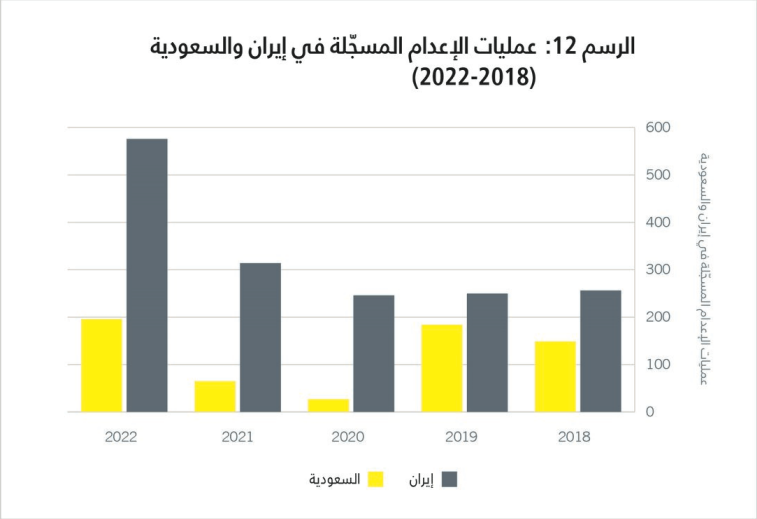

وفي السعودية، نشرت وكالة الأنباء السعودية، وهي الوكالة الإخبارية الرسمية لحكومة البلاد، رسميًا تفاصيل عن إعدام 148 شخصًا في 2022، وتضمن هؤلاء الأشخاص امرأة واحدة، و147 رجلًا، استنادًا إلى إعلانات وزارة الداخلية. ونُفّذت 84 عملية من بين العمليات الـ148 للمعاقبة على جرائم متعلقة بالإرهاب، و33 للمعاقبة على القتل، و20 للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، وأربع للمعاقبة على الاغتصاب والاختطاف، وثلاث للمعاقبة على الاغتصاب والسرقة وجرائم متعلقة بالمُخدِّرات، وعملية واحدة للمعاقبة على القتل والاغتصاب، وأخرى للمعاقبة على الاغتصاب، وأخرى للمعاقبة على السرقة والاعتداء والشروع في القتل، وأخرى للمعاقبة على السرقة والاغتصاب والتعذيب. وكان من بين الأشخاص الـ148 الذين أُبلغ عن إعدامهم 112 مواطنًا سعوديًا، بينما كانت بقيتهم من الأجانب الوافدين من البلدان التالية: إثيوبيا (3)، والأردن (3)، وإندونيسيا (2)، وباكستان (3)، وسوريا (6)، وفلسطين (دولة فلسطين) (1)، ومصر (4)، وميانمار (1)، ونيبال (1)، ونيجريا (2)، واليمن (10).

ولكن في ردٍ على طلب منظمة العفو الدولية للمعلومات بشأن استخدام عقوبة الإعدام في البلاد، أبلغت هيئة حقوق الإنسان السعودية المنظمة بإعدام 196 شخصًا في 2022، ما يزيد ثلاثة أضعاف عن عمليات الإعدام الـ65 المُسجَّلة في 2021، ويُمثّل أعلى الأعداد التي سجّلتها المنظمة لعمليات الإعدام في البلاد منذ 30 عامًا. وقالت الهيئة إن الـ196 شخصًا الذين أُعدِموا تضمنوا 85 شخصًا أُدينوا بجرائم متعلقة بالإرهاب، و57 شخصًا بجرائم متعلقة بالمُخدِّرات. وكان إعدام أولئك الأشخاص الـ57 على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدّرات إيذانًا باستئناف إعدام الأشخاص على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدّرات في السعودية، بعد وقفٍ لتنفيذ عمليات الإعدام للمعاقبة على هذه الجرائم، استمر منذ 2020 وفقًا للهيئة.[85]

---

[82] يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان حظرًا صارمًا على استخدام عقوبة الإعدام ضد أي شخص كان عمره دون 18 عامًا وقت وقوع الجريمة التي أُدين بها.

[83] خفضت السلطات من تنفيذها لعمليات الإعدام، على نحو ملحوظ، للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمُخدِّرات بين عامي 2018 و2020. ولكن أُعدِم ما لا يقل عن 132 شخصًا في 2021 على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدِّرات، وقد شكّلت هذه الإعدامات 42% من جميع عمليات الإعدام المُسجَّلة، ومَثّلت ارتفاعًا بأكثر من خمسة أضعاف مقارنةً بعام 2020 (23). ولا يزال القانون ينُص على توقيع عقوبة الإعدام الإلزامية عند إدانة المحاكم لأي شخص بحيازة كميات معيّنة من المُخدِّرات، وتختلف هذه الكميات من نوعٍ إلى آخر من أنواع المُخدِّرات.

[84] منظمة العفو الدولية، *إيران: يجب وقف موجة الإعدام المروّعة*، (تقرير إخباري، 27 يوليو/تموز 2022). على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/07/iran-horrific-wave-of-executions-must-be-stopped/.

[85] قالت هيئة حقوق الإنسان السعودية، في يناير/كانون الثاني 2021، إن الدولة قد اعتمدت وقفًا لتنفيذ عمليات الإعدام للمعاقبة على الجرائم المتعلقة بالمُخدّرات؛ HRC International (Official Twitter account of the Saudi Human Rights Commission),

استمر ارتفاع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بمعدل مُقلق للغاية في السعودية، للعام الثاني على التوالي، في تناقض شديد مع عام 2020 الذي سُجِّل فيه 27 عملية إعدام في البلاد. فقد نفّذت السلطات السعودية، خلال يوم واحد فقط من مارس/آذار، عمليات إعدام جماعي لـ81 شخصًا.[86] وتُثار بواعثٌ على القلق البالغ حيال شفافية السعودية بشأن استخدام عقوبة الإعدام، نظرًا إلى أن عدد عمليات الإعدام الذي أتاحته هيئة حقوق الإنسان السعودية لمنظمة العفو الدولية يتجاوز عدد العمليات الذي أعلنته وكالة الأنباء السعودية خلال العام بكثير.

واصلت السلطات الإيرانية استخدام عقوبة الإعدام باعتبارها أداة للقمع السياسي، وإعدام أبناء الأقليات العرقية على نحو غير متناسب، في إطار التمييز المجحف والقمع مترسخي الجذور اللذين يُمَارسَان بحق هذه الجماعات منذ أمد طويل.

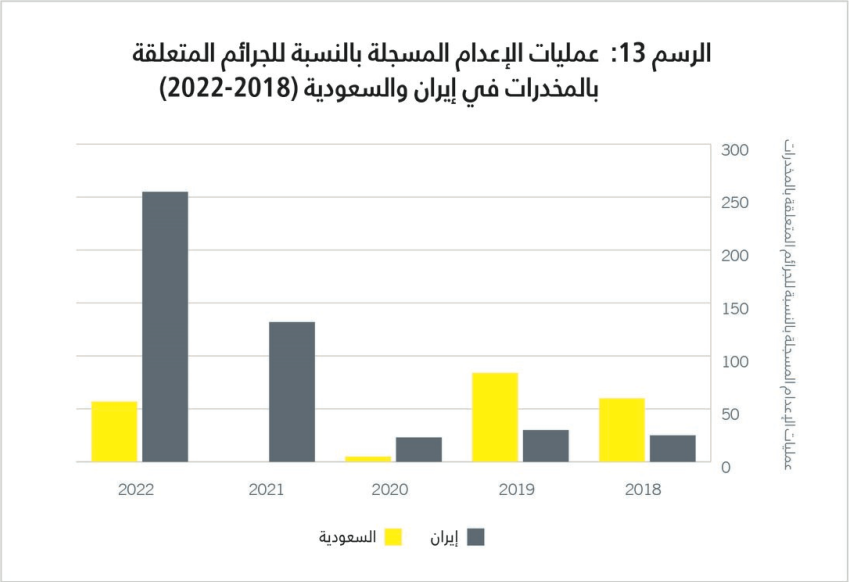

سجّلت منظمة العفو الدولية صدور أحكام بالإعدام في جميع بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل وعُمان والمغرب/الصحراء الغربية، إذ بلغ إجمالي عدد البلدان التي صدرت فيها هذه الأحكام 16 (لينخفض من 17 في عام 2021). ومن بين 827 حكمًا مُسجَّلًا بالإعدام في 2022، أُصدِر 538 (65%) حكمًا في مصر،[87] بينها سبعة أحكام صادرة على خلفية جرائم متعلقة بالمُخدّرات، و13 على خلفية جريمة الاغتصاب وجرائم جنسية أخرى، و47 حكمًا بحق نساء. وسُجِّل ارتفاع في أعداد أحكام الإعدام، مقارنةً بعام 2021، في البحرين (من 0 إلى 2)، وتونس (من 3 إلى 26)، والجزائر (من 9 إلى 54)، والسعودية (من 8 إلى 12) وفلسطين (دولة فلسطين) (من 21 إلى 28) والكويت (من 5 إلى 16)، ومصر (من 356 إلى 538). وعلى النقيض من ذلك، سُجّل انخفاض كبير في أعداد أحكام الإعدام في الأردن (من 11 إلى 4)، والعراق (من 91 إلى 41)، ولبنان (من 12 إلى 2)، واليمن (من 298 إلى 78). وتمكنت منظمة العفو الدولية من تأكيد صدور أحكام إعدام في إيران، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لذكر أدنى رقم موثوق به. وخُفّف 20 حكمًا بالإعدام على الأقل في المنطقة، بينما أُعفي عن سبعة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام، على الأقل.

"#Saudi Arabia drastically decreases application of death penalty in 2020." هيئة حقوق الإنسان السعودية (الحساب الرسمي للهيئة على تويتر)، تغريدة، "#السعودية تُخفِّض تطبيق عقوبة الإعدام على نحو كبير في 2020"، 18 يناير/كانون الثاني 2021. (غير متوفرة باللغة العربية). على الرابط: twitter.com/HRCSaudi_EN/status/1351087958565281793.

[86] منظمة العفو الدولية، *المملكة العربية السعودية: الإعدام الجماعي لـ81 رجلاً يُبرز الحاجة الملحة لإلغاء عقوبة الإعدام*، (تقرير إخباري، 15 مارس/آذار 2022). على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/03/saudi-arabia-mass-execution-of-81-men-shows-urgent-need-to-abolish-the-death-penalty/.

[87] أُصدِر العديد من أحكام الإعدام في أعقاب محاكمات فادحة الجور، بما فيها محاكمات أمام محاكم طوارئ، شابتها أنباء موثوقة عن تعرُّض أشخاص للتعذيب والاختفاء القسري.

الملحق 1: أحكام وعمليات الإعدام المسجلة في عام 2022

يقتصر هذا التقرير على تناول الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام فقط، ولا يتضمن أرقامًا عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وتكتفي منظمة العفو الدولية بإعطاء الأرقام التي تتمكن من التأكُّد منها على نحو معقول، على الرغم من أن الأرقام الحقيقية بالنسبة لبعض الدول تكون أعلى منها كثيرًا؛ اذ تتعمد بعض الدول التستر على الإجراءات المتعلقة بعقوبة الإعدام، بينما لا تُسجِّل دول أخرى بيانات عن أعداد أحكام وعمليات الإعدام، أو لا تُتيح الاطلاع عليها.

وحيثما تظهر علامة "+" إلى جانب رقم يلي اسم بلد ما – على سبيل المثال، العراق (+11) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية تمكنت من التأكد من وقوع 11 عملية إعدام أو من صدور هذا العدد من أحكام الإعدام في العراق، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 11. وحيثما تَظهر علامة "+" بعد اسم بلد بدون رقم – على سبيل المثال، فيتنام (+) – فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو من صدور أحكام بالإعدام (أكثر من حالة واحدة) في ذلك البلد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى. وعند حساب المجاميع العالمية والإقليمية، فإن علامة "+" حُسبت على أنها اثنان، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام المسجلة في عام 2022

الصين آلاف الحالات	الكويت 7	بيلاروس 1
إيران +576	الصومال +6	اليابان 1
السعودية 196	جنوب السودان +5	أفغانستان +
مصر 24	دولة فلسطين 5	سوريا +
الولايات المتحدة الأمريكية 18	اليمن +4	فيتنام +
العراق +11	بنغلاديش 4	كوريا الشمالية +
سنغافورة 11	ميانمار 4	

أحكام الإعدام المسجلة في عام 2022

الصين آلاف الحالات

مصر 538

بنغلاديش 169+

الهند 165

باكستان 127+

إندونيسيا 112+

تايلاند 104

فيتنام 102+

كينيا 79

اليمن 78+

نيجيريا 77+

جمهورية الكونغو الديمقراطية 76+

الجزائر 54

العراق 41+

ميانمار 37+

دولة فلسطين 28

تونس 26+

الولايات المتحدة الأمريكية 21

ليبيا 18+

الكويت 16+

ماليزيا 16+

السعودية 12+

تنزانيا 11

الصومال 10+

غامبيا 9

سري لنكا 8+

مالي 8+

غانا 7

ترينيداد وتوباغو 5+

لاوس 5+

موريتانيا 5+

سنغافورة 5

الأردن 4+

جنوب السودان 4+

النيجر 4+

غيانا 4

تايوان 3

إثيوبيا 2+

الإمارات العربية المتحدة 2+

البحرين 2+

زامبيا 2+

لبنان 2+

جزر القمر 2

السودان 1+

بوتسوانا 1

جزر المالديف 1

كوريا الجنوبية 1

أفغانستان +

إيران +

سوريا +

قطر +

كوريا الشمالية +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتى واصلت تطبيقها

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022

ألغى ما يقرب من ثلاثة أرباع دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع الفعلي حتى الآن. وكانت الأرقام،

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2202، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم: 112

دول ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط: 9

دول لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي: 23

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو لا تطبقها في الواقع الفعلي: 144

دول واصلت تطبيق العقوبة: 55

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع: الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم، والدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، والدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي، والدول التي واصلت تطبيق العقوبة.

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، استونيا، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، بوتان، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، تشاد، توغو، توفالو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، ساحل العاج، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شمال مقدونيا، صربيا، غابون، غينيا، غينيا بيساو، الفاتيكان، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كازاخستان، كمبوديا، الكونغو، كندا، كوستاريكا، كوسوفو، كولومبيا، كيريباتي، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، هايتي، هندوراس، هولندا، اليونان.

2. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية: [88]

إسرائيل، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، زامبيا، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غينيا الاستوائية.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

هي الدول التي تواصل تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية مثل القتل، ولكن يمكن اعتبارها في مصاف الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي نظرا لعدم إقدامها على إعدام أحد في آخر 10 سنوات، أو أكثر ويُعتقد أنه لديها سياسة أو ممارسة راسخة قوامها عدم تنفيذ عمليات الإعدام:

إريتريا، إسواتيني، بروناي دار السلام، تنزانيا، تونس، تونغا، الجزائر، جزر المالديف، روسيا[89]، سري لنكا، طاجيكستان، غانا، غرينادا، كاميرون، كوريا الجنوبية، كينيا، لاوس، ليبيريا، مالي، المغرب/الصحراء الغربية، ملاوي، موريتانيا، النيجر.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

اثيوبيا، الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وباربودا، إندونيسيا، أوغندا، إيران، باربادوس، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوتسوانا، بيلاروس، بيليز، تايلند، تايوان، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، دومينيكا، زيمبابوي، سانت فنسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، الصومال، الصين، العراق، عُمان، غامبيا، غيانا، فلسطين (دولة فلسطين)، فيتنام، قطر، كوبا، كوريا الشمالية، الكويت، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مصر، ميانمار، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

[88] لم يسجل تنفيذ أي أحكام بالإعدام في هذه البلدان منذ أكثر من 10 سنوات

[89] فرضت روسيا وقفًا على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية

حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2202

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها.

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول الأطراف بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، إيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، توغو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سان مارينو، ساوتومي وبرينسيبي، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شمال مقدونيا، شيلي، صربيا، غابون، غامبيا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فلسطين (دولة فلسطين)، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستا ريكا، كولومبيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر ،مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هولندا، اليونان. (المجموع: 90)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بنما، الجمهورية الدومنيكية، شيلي، فنزويلا، كوستا ريكا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس (المجموع: 13).

البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام[90]

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان. (المجموع: 46).

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية التشيك، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شمال مقدونيا، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، المجر، المملكة المتحدة، مولدوفا، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، اليونان (المجموع: 44).

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1).

[90] في 16 سبتمبر/أيلول 2022، لم تعد روسيا من الدول الموقعة على المعاهدة.

الملحق 4: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 77/222

اعتُمد في 15 ديسمبر/كانون الأول 2022

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الثامن بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام. وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المشاركون في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 77/222، الذي اعتمد في 15 ديسمبر/كانون الأول 2022

أندورا، استونيا، إسبانيا، إسرائيل، إكوادور، إيطاليا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، توغو، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جورجيا، الدنمارك، رومانيا، ساحل العاج، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، سيشيل، شمال مقدونيا، شيلي، صربيا، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، لاتفيا، لوكسمبورغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، مالي، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة، منغوليا، مولدوفا، موناكو، ميكرونيزيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان (المجموع: 79).

الأصوات المؤيدة – استونيا، إريتريا، إسرائيل، إكوادور، إيطاليا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، تركمانستان، تركيا، تشاد، تشيلي، توغو، توفالو، تونس، تيمور الشرقية، الجبل الأسود، الجزائر، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية التشيك، الجمهورية الدومنيكية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدنمارك، رواندا، روسيا، رومانيا، ساحل العاج، ساموا، سان مارينو، سري لنكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شمال مقدونيا، صربيا، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوريا الجنوبية، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، لوكسمبورغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس،

موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان (المجموع: 125).

الأصوات المعارضة – إثيوبيا، إيران، أنتيغوا وباربودا، باكستان، البحرين، بربادوس، بروناي دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتسوانا، ترينيداد وتوباغو، تونغا، جامايكا، جزر البهاما، جزر المالديف، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، سانت فينسنت والغرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، الصين، العراق، عمان، غرينادا، قطر، كوريا الشمالية، الكويت، ليبيا، مصر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن (المجموع: 37)

الممتنعون عن التصويت – اندونيسيا، إسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، باباو غينيا الجديدة، بوروندي، بيلاروسيا، تايلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي، غابون، غيانا، فيتنام، الكاميرون، كوبا، كينيا، لاوس، ليسوتو، المغرب/الصحراء الغربية، موريتانيا، النيجر، نيجيريا (المجموع: 22)

الدول الغائبة – أفغانستان، جزر القمر، جنوب السودان، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، الصومال، فانواتو، فنزويلا (المجموع: 9)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org
mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّوا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام وعمليات الإعدام في 2022

أظهر رصد منظمة العفو الدولية لاستخدام عقوبة الإعدام حول العالم في 2022 ارتفاعًا في عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة (مع استثناء الصين) بنسبة 53%. وعُلِم بإعدام ما مجموعه 833 شخصًا في 20 بلدًا خلال العام، مقارنةً بـ579 شخصًا في 18 بلدًا في 2021.

ويرجع هذا الارتفاع الحاد في عمليات الإعدام التي عُلم بتنفيذها حول العالم بصورة أساسية إلى الزيادة الكبيرة المُسجَّلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث شهد عدد عمليات الإعدام ارتفاعًا بلغت نسبته 59%، فارتفع من 520 في 2021 إلى 825 في 2022. ونُفِّذ 70% من تلك العمليات في إيران، حيث ارتفع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بنسبة 83%، فبلغ 576 في 2022، مقابل 314 في 2021. ونُفِّذ 24% من تلك العمليات في السعودية، حيث ارتفع عدد عمليات الإعدام المُسجَّلة بثلاثة أضعاف، فبلغ 196 في 2022، مقابل 65 في 2021.

واستُؤنِفت عمليات الإعدام في أفغانستان وسنغافورة وميانمار وفلسطين (دولة فلسطين) والكويت. وبينما سُجِّل في إيران والسعودية وسنغافورة وفلسطين (دولة فلسطين) والكويت وميانمار والولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع ملحوظ مقارنةً بعام 2021، واصلت حالة السرية والممارسات التقييدية الأخرى في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية، من ضمن دول أخرى، عرقلة إجراء أي تقييم دقيق لاستخدام عقوبة الإعدام.

وفي حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحظر استخدام عقوبة الإعدام لجرائم لا تصل إلى حد "أشد الجرائم خطورة" (الجرائم التي تنطوي على القتل العمد)، نفّذت أربعة بلدان، على الأقل، وهي إيران والسعودية وسنغافورة والصين، الإعدام للمعاقبة على جرائم متعلقة بالمُخدّرات. وسُجِّلت 325 عملية إعدام نُفِّذت للمعاقبة على تلك الجرائم، ما يمثّل أكثر من ضعف عددها المُسجَّل في 2021. وفي إيران، شكّلت هذه العمليات 44% (255 شخصًا) من إجمالي عمليات الإعدام التي عُلِم بتنفيذها في البلاد.

ومع ذلك، شهد العالم تقدمًا ملحوظًا باتجاه إلغاء عقوبة الإعدام. ففي 2022، بلغ عدد البلدان الملغية لعقوبة الإعدام إلغاءً تامًا 112 بلدًا، بالإضافة إلى تسعة بلدان مُلغية للعقوبة بالنسبة للجرائم العادية فقط، و23 بلدًا آخر لا يطبق العقوبة في الواقع الفعلي. وألغت ستة بلدان عقوبة الإعدام إلغاءً تامًا أو جزئيًا.

وتُعارِض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء.

رقم الوثيقة: ACT 50/6548/2023 Arabic
مايو/أيار 2023

amnesty.org

منظمة العفو الدولية